صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

وافق عليها الاحتلال وتتخوف منها حماس

كامل تفاصيل صفقة وقف الحرب في غزة

في موسم متميز

الترجي يضم الكاس الى البطولة ويفوز بالثنائي السادس

الثلاثاء 3 جوان 2025 عدد 720

أعلن الرئيس سعيّد العمل على إزالتها

«الدولة العميقة» تتفكك؟

5

العد التنازلي للامتحانات الوطنية يبدأ

انطلاق موسم الحصاد الدراسي

8

9

تحت مجهر «24/24» :

مشروع قانون استثنائي لإنصاف أصحاب البطالة الطويلة:

بوادر أمل جديدة لخريجي التعليم العالي

الافتتاحية

محمد بن محمود

عندما تُصبح الدعوة إلى الإبادة رأيًا سياسياً مقبولاً

حين يقف نائب أمريكـــي في الكونغرس علنًا، وفي مقابلة إعلامية موثقة، ويدعو إلى استخدام السلاح النووي ضد أكثر من مليوني إنســـان في قطاع غزة، فإننا لا نتحدث هنا عن مجرد تصريح شاذ أو زلة لسان، بل عن انحدار أخلاقي مدوٍّ يعكس صورة النظام الأمريكي الســياسي والإعلامي حين يتورط في تغذية الفاشـــية والعنصرية وتبرير جرائم الإبادة الجماعية، شرط أن تكون موجهة إلى العرب والمسلمين.

راندي فاين، النائب الجمهوري في مجلس شـــيوخ ولاية فلوريدا، لم يتردد لحظة في اقتراح إبادة شعب كامل بالسلاح النـــووي، على غرار ما فعلتـــه بلاده قبل ثمانـــين عاماً في هيروشـــيما وناغازاكي. ولأن الجريمة المقترحة تستهدف شعباً عربياً محاصراً منذ أكثر من 17 عاماً، فإن التصريح لم يلق أي إدانة من الإدارة الأمريكية، ولا من الحزبين الكبيرين، ولا حتى من وســـائل الإعلام التي عـــادة ما تتقن اصطناع العواصف الأخلاقية إذا ما صـــدر تصريح أقل خطورة من شخص عربي أو مسلم.

تخيلوا للحظة لـــو أن هذا التصريح صـــدر عن نائب في البرلمان الأردني أو الجزائري أو عن داعية مسلم مجهول قال إن «علينا قصف تل أبيب بقنبلة نووية كما فعلت أمريكا في اليابان»، ماذا كان ســـيحدث؟ كنا سنشاهد البيانات تتوالى من الكونغرس والبيـــت الأبيض، ومن المنظمات اليهودية في واشنطن، ومن كبريات الصحف الأمريكية، بل ومن مجلس الأمن الدولي نفسه، كلها تشجب وتدين وتطالب بملاحقات دولية، وقـــد يُدرج صاحب التصريح عـــلى لوائح الإرهاب، ويُوصف بأنه «معادٍ للسامية» ويُطالب باعتذارات علنية من دولته وشعبه.

لكن فاين، وهو يهودي أمريكي وناشط صهيوني معروف، يميني متطرف يفاخر بمواقفه العنصرية، لم يجد أي حرج في اقتراح استخدام السلاح النووي ضد غزة، لأن الدم العربي لا وزن له في ميزان السياســـة الأمريكية. بل الأسوأ من ذلك، أن مثل هذا التصريح لا يُعدّ شـــاذاً عن المزاج العام السائد في النخبة السياسية الأمريكية، ولا عن الرؤية الإسرائيلية التي تكرّر منذ أشـــهر بأن لا وجود لمدنيين في غزة، وأن الأطفال ليسوا أبرياء، وأن الحرب تستهدف «الشر المطلق».

من هو راندي فاين؟ هو نموذج مكثف للعقلية الأمريكية المتصهينـــة، التي تخلط بـــين التعصب الدينـــي والمصالح الاقتصادية، وتغلف عنصريتها بشـــعارات أخلاقية زائفة. شغل سابقًا منصب مدير لشركات المقامرة بالكازينوهات، وهو الآن نائـــب جمهوري متطرف، يســـتخدم منصبه في التحريـــض على الكراهية العرقيـــة والدينية، وفي الدعوة إلى الحرب الشاملة. خلال عدوان 2021 على غزة، نشر تغريدات تحتفل بالقصف الإسرائيلي، ووصف الفلســـطينيين بأبشع الأوصاف، واعتبر أن كل فلســـطيني مســـتهدف مشروع. في العام 2024، قـــدم مشروع قانون يمنـــع رفع «الأعلام السياســـية» داخل فلوريدا، وكان المقصـــود دون لبس هو العلم الفلسطيني.

فاين لم يكتفِ بذلـــك. بعد استشـــهاد المواطنة التركية الأمريكية عائشة نور إزجي برصاص الاحتلال، علّق ساخرًا قائلاً: «مســـلم إرهابي أقل، أطلق النـــار». في لغة القانون الأمريكـــي، هذا تصريـــح يحرّض على القتل على أســـاس ديني وعرقي، ومع ذلك مرّ مـــرور الكرام، دون إدانة، دون استجواب، دون تعليق من البيت الأبيض أو من أي مؤسسة رسمية.

كل هذا الصمـــت ليس مجرد تواطؤ، بـــل هو تعبير عن عقلية تعتبر أن دماء العرب والمسلمين لا تساوي شيئاً، وأن الدعـــوة لإبادتهم يمكن أن تُصنّف ضمـــن «حرية التعبير». في المقابل، لا يـــتردّد نفس النظام في توجيـــه تهم «معاداة الســـامية» لأي فنان أو أكاديمي ينتقد الجرائم الإسرائيلية، أو يعبّر عن تضامنه مع الشـــعب الفلسطيني، كما حصل مع المغنية النيوزيلندية لورد التي ألغت حفلتها في تل أبيب، فهاجمها فاين وطالب بمنع حفلاتها في أمريكا.

ما يثير الاشـــمئزاز أكثر، أن تصريحات مـــن هذا النوع تجد صدىً إيجابياً في دوائر اليمين الأمريكي المتطرف، وهي تتقاطع مع خطاب رســـمي إسرائيلي لا يختلف عنها كثيراً. لقد ســـمعنا وزراء إسرائيليين وهم يصفون الأطفال في غزة بأنهم «صغار إرهابيين»، ويقترحون إعادة احتلال القطاع وإزالته من الخريطة، دون أن تتدخل واشـــنطن ولو بكلمة اعتراض واحدة.

الدرس الذي يجب أن نســـتخلصه هنا واضح: إن الحديث عن القيم الأمريكية، عن الديمقراطية وحقوق الإنســـان، لا يعدو أن يكون غطاءً مفضوحًـــا لمعايير مزدوجة لا تخجل من التمييز بـــين الدماء. لو كان طفـــلٌ إسرائيلي واحد قد قُتل نتيجة قصـــف مقاوم، لملأت الصور شاشـــات الإعلام الغربي لأيام، ولرأينا البيت الأبيض يستنفر، ولربما تم نقل حاملات طائرات إلى المتوســـط. لكن حين يُقتل آلاف الأطفال الفلسطينيين، يُتّهم من يطالب بإيقاف المجزرة بأنه «معادٍ للسامية»!

رانـــدي فاين ليس حالة فردية، بل هـــو عيّنة من ثقافة كاملة، تغذيها اللوبيات الصهيونية وعلى رأســـها «الإيباك»، وتجد في دعم الاحتـــلال الإسرائيلي بنداً ثابتـــاً في ميزانيات الأحـــزاب الأمريكيـــة، يمينها ويســـارها. وحـــين تكون هذه الثقافـــة متغلغلة في النخبة، فإنها تســـمح لمثل هذه التصريحات المروعة بأن تمرّ دون عواقب.

الصمت الأمريكي الرسمي على تصريح فاين دليلٌ إضافي على أن واشنطن ليســـت فقط متواطئة مع المجازر في غزة، بل تشـــجع عليهـــا، وتُضفي عليها طابعـــاً من «الشرعية الأخلاقية» الزائفـــة، لأنها موجهة ضد من تعتبرهم «أدنى» في سلّم الإنسانية.

إن الوقـــوف في وجه هذا الخطاب النـــازي الجديد، واجب أخلاقي وسياسي لكل أحرار العالم. لا ينبغي أن نسمح للغة الإبادة أن تمرّ كأنها رأي سياسي، ولا يجب أن تُعامل الدعوة إلى القتل الجماعي كأنها مجـــرد «موقف متطرف». راندي فاين يجـــب أن يُحاكم لا أن يُنتخـــب، ويجب أن يُوصم هو ونظراؤه في واشنطن بالعنصرية لا أن تُفتح لهم الشاشات.

لأن التساهل مع الفاشية حين تستهدف شعباً أعزل، هو أول الطريق نحو عالم لا يعود فيه لأي إنسان الحق في الحياة.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

عبر تقنية حديثة تعيد الأمل للمرضى

استئناف عمليات جراحة العيون بزغوان بعد توقف دام 15 عاما

محمد الدريدي

في خطوة هامة نحو تعزيز جودة الخدمات الصحية وتحسين الرعاية الطبية المقدمة للمواطنين، أعلن المستشفى الجهوي بزغوان عن استئناف عمليات جراحة العيون، بعد توقف دام لأكثر من 15 سنة، مما يمثل إنجازًا طبيًا طال انتظاره لسكان المنطقة.

يأتي هذا التطور بفضل دعم وزارة الصحة التي وفرت معدات طبية متطورة، وأبرزها تقنية «الفاكو» (Phacoémulsification)، التي تُعد واحدة من أحدث الطرق الجراحية لمعالجة الماء الأبيض (الساد). وتمتاز هذه التقنية بدقتها الفائقة، إضافة إلى تقليل فترة النقاهة مقارنة بالأساليب التقليدية، ما يسمح للمرضى باستعادة بصرهم بسرعة وكفاءة.

إنهاء معاناة امتدت لسنوات

لسنوات طويلة، عانى المرضى في زغوان من غياب هذا النوع من الخدمات الجراحية، مما اضطرهم إلى التنقل لمسافات طويلة بحثًا عن العلاج في مستشفيات أخرى. ومع إعادة تشغيل هذا الاختصاص الطبي محليًا، من المتوقع أن يساهم في تخفيف الضغط على المرافق الصحية المجاورة وتقديم خدمة صحية أكثر شمولًا لسكان زغوان والمناطق المحيطة بها.

ويمثل استئناف عمليات جراحة العيون في المستشفى الجهوي بزغوان نقلة نوعية في تطوير الخدمات الصحية بالجهة، حيث يعكس التزام المؤسسات الصحية بتوفير رعاية طبية متكاملة وفعالة للمواطنين. هذا الإنجاز ليس فقط تتويجًا للجهود المبذولة، ولكنه أيضًا بداية لمستقبل واعد في تحسين جودة الحياة لمرضى العيون في المنطقة.

توزر

انطلاق مشروع «توزر واحة العلوم والتكنولوجيا»

بعد الانتهاء من أشغاله، سيتم الإعلان عن انطلاق مشروع «توزر واحة العلوم والتكنولوجيا « ،الذي تنفذه جمعية يوث فيزيون بالشراكة مع جمعية الشباب المبدع بنفطة و جمعية الكرامة بتوزر ،والذي يندرج في إطار مشروع "سوافي" الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، و تشرف على تنفيذه في الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي .

ويهدف المشروع إلى نشر ثقافة العلوم و التكنولوجيا بين الشباب و دعم روح الابتكار والمبادرة لديهم من خلال بعث نوادي روبوتيك و تنظيم مسابقات سنوية في مختلف معتمديات الولاية، إضافة إلى تمكين الشباب من زيارات علمية ميدانية و تنظيم مسابقة هاكتون الواحة من أجل حلول مبتكرة ومستدامة للواحة في ولاية توزر بالإضافة للعديد من الأنشطة التي تستهدف جميع الفئات العمرية من المدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية ودور الشباب .

محمد المبروك السلامي

سفير الاتحاد الأوروبي بتونس:

نسعى الى مزيد دعم الاقتصاد التونسي وتوفير المشاريع في القطاعات الاستراتيجية

سماح باشا

قال سفير الاتحاد الاوروبي بتونس «جوزيبي بيروني»، أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس اثمرت نتائج ايجابية خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري بعد مرور ثلاثين سنة من توقيع اتفاق الشراكة.

وأضاف سفير الاتحاد الاوروبي بتونس في تصريح لـمراسلة «24/24» بنابل خلال حضوره بمنتدى اقتصادي بالحمامات قوله: «نحن نتطلع الى تعزيز هذه الشراكة مستقبلا كما ندعم الاصلاحات التي يتم تحديدها من طرف السلطات التونسية والسهر على دفع المشاريع في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والتعليم وغيرها».

وأشار إلى أهميّة الدور الذي يضطلع به الاتحاد في تعزيز الاستقرار ودعم الاقتصاد التونسي الذي أصبح اكثر صلابة بفضل هذه الشراكة.

وذكر السفير أن تونس هي أول بلد عربي وقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي سنة 1995، ثم سنة 2023 تم إبرام مذكرة تفاهم بين تونس والاتحاد الأوروبي حول شراكة استراتيجية وشاملة ترتكز على خمسة محاور وهي: الاستقرار الاقتصادي الكلي، التجارة والاستثمار، التحول نحو الطاقة الخضراء، التواصل بين الشعوب والهجرة والتنقل

مع بلوغ ذروة إنتاج الحليب

قطاع الألبان يستعيد عافيته

جلال العرفاوي

خلافا للمواسم الفلاحية الماضية عرف إنتاج الحليب خلال هذا الموسم زيادة واضحة على مستوى الإنتاج نتيجة تحسن المراعي بفضل الظروف المناخية الجيدة وهو ما ساهم في ارتفاع المساحات العلفية وتنوعها بين طبيعية وصناعية.

مساهمة نشيطة

تحتل منظومة الألبان مكانة هامة في النسيج الصناعي حيث تضم 10 مركزيات حليب بطاقة إنتاج يومية بحوالي 4.6 مليون لتر منها 7 في حالة نشاط ووحدتين لتجفيف الحليب بطاقة إنتاج يومية في حدود 220 ألف لتر ، إضافة إلى 4 وحدات ناشطة لإنتاج الياغرت و45 وحدة لإنتاج الأجبان بطاقة إنتاج يومية في حدود 450 ألف لتر.ويساهمقطاع إنتاج الحليب في تونس بنسبة 11 % في الإنتاج الوطني الفلاحي وهو بذلك يلعب دورا هاما في الدورة الاقتصادية الوطنية. ويبلغ عدد مربي المواشي والأبقار 112 ألف ينتمي أغلبهم إلى صغار الفلاحين حيث يتم تعاطي نشاط إنتاج الحليب غالبا ضمن مستغلات فلاحية عائلية .

وبخصوص الإنتاج اليومي من الحليب فإن الأرقام تشير إلى التذبذب الحاصل في الإنتاج من سنة إلى أخرى . فخلال مواسم الجفاف ينحدر إنتاج الحليب إلى ما دون مليون لتر في اليوم ليرتفع خلال المواسم المطيرة إلى قرابة 2 مليون وهو ما يمكن من تلبية حاجيات الاستهلاك اليومي للسوق التونسية المقدرة بـ 1.8 مليون لتر وهو ما يمثل عجزا بـ 600 ألف لتر .

388 ألف رأس من الأبقار

يبلغ عدد القطيع من الأبقار 388 ألف رأس موزعة بين 59 % سلالات أصيلة و27 % مهجنة و14 % سلالات محلية وذلك استنادا إلى الأرقام الصادرة عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري . ويتواجد قطيع الأبقار أساسا بنسبة 66 % بالشمال و30 % بالوسط و4 % بالجنوب . غير أن هذا القطيع يواجه خطر الإصابة بعدة أمراض قطيع كمرض الحمى القلاعية ومرض الجلد العقدي الذي يتسبب في خسائر اقتصادية فادحةحيث تصل الخسائر في إنتاج الحليب إلى 30 % إضافة إلى مشاكل في الخصوبة وحصول حالات إجهاض وتلف الجلود وتراجع وزن الحيوان المصاب ونفوق ما بين 3 و 4 % من قطيع الماشية . وقد تسبب مرض الجلد العقدي لوحده خلال الموسم الماضي في نفوق أكثر من 400 حيوان بعد الانتشار السريع للعدوى وظهور 41 بؤرة بـ 9 ولايات وهي جندوبة وسليانة وباجة وبنزرت وتونس وأريانة ونابل والمنستير وسيدي بوزيد .

تكلفة عالية

يرتبط قطاع تربية الماشية والأبقار والثروة الحيوانية بحلقات الزراعات الكبرى مما يتجه الأمر إلى توريد كميات جديدة من الشعير العلفي لتلبية حاجيات القطيع والفلاحين وتأمين عمليات التوزيع لتغطية 60 % من الطلبات . وقد عاش القطاع خلال السنوات الماضية صعوبات هيكلية وأخرى قانونية أدت إلى ارتفاع أسعار التكلفة ومستلزمات الإنتاج وزيادة مشطة فيأسعار الأعلاف المحلية كـ « القرط » والمستوردة من الأعلاف المركزة فاقت 40 % مقابل استقرار في سعر البيع اللتر الواحد من الحليب . حيث يؤكد مجمعو الحليب أن سعر اللتر الواحد الحقيقي من الحليب يصل اليوم إلى 2000 مليم عند الإنتاج في حين واستنادا إلى التسعيرة المعمول بها يقوم الفلاحون ببيعه بـ 1350 مليما وهو ما يعني تحمل المنتجين لخسارة كبيرة تقدر بـ 650 مليما.

تخفيضات على أسعار بيع الذرة

بهدف إنهاء أزمة الأعلاف التي تثقل كاهل المربين في تونس والقطع مع مظاهر الاحتكار ، ومن أجل مزيد تنظيم هذا قطاع الأعلاف خاصة بعد سنوات الجفاف الماضية وما سببته من تراجع لمساحات المراعي التي تعد جزءا من النظام الغذائي للمواشي والأبقار تم إحداث الديوان الوطني للأعلاف يوم 10 جانفي 2024 والذي عهد إليه مهمة ضبط الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية للنهوض بالموارد العلفية وحوكمة التصرف فيها وضبط وتوفير الحاجيات السنوية من الموارد العلفية للقطيع وإنتاج وتوريد وتوزيع الموارد العلفية والاتجار فيها إلى جانب تكوين المخزونات الاحتياطية منها والقيام بكل التدخلات الضرورية لتعديل السوق ، والمساهمة في إنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بمنظومة الأعلاف بما في ذلك تقديرات كلفة الإنتاج وفي المقابل تم الإبقاء على الديوان الوطني لتربية الماشية والأعلاف كهيكل عمومي تابع لوزارة الفلاحة والذيكان يعنى سابقا بمسألة الأعلاف . وقد شرع الديوان الجديد ومنذ شهر جانفي 2025 في إقرار تخفيضات على أسعار بيع الذرة التي قام بتوريدها وذلك لانتظام تزويد الفلاحين بها .

مخزون للأعلاف الخشنة

اعتبارا إلى التقديرات الجيدة لموسم الحبوب وهو ما يستوجب التفكير وحسن الإعداد والمحافظة على المنتوج وتثمينه على الوجه الأمثل في مواسم وفرة الإنتاج وضع الديوان الوطني للأعلاف برنامجا خطة عملية لتمويل وشراء مباشر لكميات كبيرة من الأعلاف الخشنة بأسعار تفاضلية جدا تتماشى مع كلفة الانتاج وبعيدة على مستويات أسعار السنوات السابقة وذلك تزامنا مع انطلاق موسم الحصاد لهذا المنتوجبمناطق الشمال . وسيتم نقل مخزون الأعلاف نحو مناطق الوسط والجنوب لتأمين حاجيات هذه المناطق من الأعلاف الخشنة بأسعار متوازنة وتفاضلية تساعد الفلاح على الانتاج وتطوير نشاطه واستعادة قطيعهوهو ما سيؤدي إلى الرفع من إنتاج الحليب والقطع مع الأزمات التي عانى منها قطاع الألبان طويلا.

أعلن الرئيس سعيّد العمل على إزالتها

«الدولة العميقة» تتفكك؟

صابر الحُرشاني

تشـــير التصريحات الأخيرة لرئيس الجمهورية قيس ســـعيّد إلى أن الدولة ماضيـــة في تفكيك مـــا يمكن وصفه بشـــبكة المصالح المتقاطعة المعطلة، سيما بعد الاشارة الى وجوب تفكيك ما يعرف بـ»الدولة العميقة»

و في خطاباتـــه الأخـــيرة، لم يتردد رئيـــس الجمهورية قيس ســـعيّد في توصيف ما ســـمّاه «الدولة العميقة» كمصدر رئيـــسي للشـــلل، والتآمر ، وتعطيل مسار الإصلاح، حيث لم تكن عباراته مجرد توصيفـــات خطابية، بل حملت نبرة حاسمة وصلت إلى حدّ المطالبـــة بإنهاء هـــذه «الدولة» التي لا تظهر في العلـــن، لكنها حاضرة في كواليس القـــرار، وفي مفاصل الإدارة، وفي عقول مـــن اســـتبطنوا مقاومة التغيير باسم الحفاظ على الامتيازات أو النفوذ أو الحصانة.

وفي لقائه برئيســـة الحكومة أواخر ماي 2025، أعـــاد رئيس الجمهورية قيس سعيّد التأكيد على موقفه، قائلاً إنّ «ما يُعرف بالدولة العميقة يجب أن ينتهي»، مضيفـــاً أن هذه الكيانات أو الشـــبكات لا تعمل لصالح الوطن، بل تسعى إلى إفشال أي محاولة للإنجاز، وتحـــارب كلّ مؤشّر عـــلى التقدّم أو الإصلاح، بـــل وتبتكر طرقًـــا جديدة لتفكيك الثقة وضرب مؤسسات الدولة من الداخل.

صراع مستمر

ومنذ إعلان الإجراءات الاستثنائية في 25 جويلية 2021، بدأ الرئيس ســـعيّد في تأسيس مسار جديد قال إنه يهدف إلى «تحرير الدولة من قبضة الفســـاد ومنظومة المحاصصـــة والصفقات». لكن، وبالرغم من التحولات الدستورية والسياســـية والمؤسســـاتية، لم تنته المعركة.

وفي أكثـــر من مناســـبة و اهمها في خطاب عيـــد الجمهورية عام 2024 ، تحدّث ســـعيّد عن وجود صراع خفيّ بين «نظام قديم يسعى بكل الطرق إلى الإبقاء على مراكز نفوذه وتعطيل كل تغيير حقيقي، ونظـــام جديد يحاول أن يبني على أســـس العدالة والنزاهة والشفافية».

وما يعرف بـ»الدولة العميقة»، كما يســـتخدمها الخطـــاب الرئاسي تمتد لتشـــمل شبكة من المســـؤولين ممن تربطهم مصالح متقاطعة أو تحالفات ظرفية تشتغل في الخفاء على عرقلة أي إصلاح لا يصب في مصلحتهم.

ويعتقـــد مراقبون أن ما يســـميه رئيس الجمهورية بـ»الدولة العميقة» يمتلك أدوات تأثير يومية تشمل عرقلة بعض المشـــاريع، أو تأجيـــل تطبيق قوانين، أو تعطيل نشر أوامر ترتيبية، أو حتى إغـــراق الدولـــة في متاهات التأويلات القانونية

في هذا السياق، أشـــار سعيّد مراراً إلى «تلاعب بعـــض الإدارات بنصوص القوانـــين»، و»مقاومـــة داخليـــة للإصـــلاح»، بل وذهب إلى حـــدّ اتهام أطراف لم يسمّها صراحة بـ»محاولة إفشـــال الدولـــة من الداخـــل خدمة لأجندات خارجية».

وليـــس من الســـهل قيـــاس هذا التعطيل، لأن أدواته ليست دائماً علنية أو موثقة، لكنّ عدداً من الملفات يقدَّم كمؤشر على هذا الـــصراع، من بينها تعطل إصلاحات وبطء تنفيذ مشاريع تنموية مصادق عليها منذ سنوات.

إرادة الإنجاز تتقدّم

و رغـــم هـــذا المناخ المعقـــد، فإن الوظيفـــة ة التنفيذيـــة تمكّنت خلال الفترة الاخيرة من تحقيق بعض التقدّم في ملفات ظلت لعقـــود مجمّدة. فقد تم تمرير قانون تنظيم عقود الشـــغل و الغـــاء المناولة، والعمـــل على مزيد مكافحة المضاربة، وتعزيز الرقابة على التمويل الأجنبـــي للجمعيات و غيرها من الاجـــراءات التـــي كان انجازها محكوم بتوازنات متعددة في السابق.

و قد يبدو أن الإقرار بوجود ما يسمى بـ»الدولة العميقة» هو خطوة جريئة في حدّ ذاتها، لكنّ الأســـئلة الجوهرية تتعلق بما إذا كانت هذه الكيانات بدأت فعلاً في التفكك، أم أنها تعيد التموضع استعداداً لجولة أخرى من الصراع.

ويرى مراقبون ان المؤشرات المتوفرة تفيد بأن هنـــاك فعلاً تحولات جارية، حيث فُتحت عدد من الملفات القضائية المتعلقة بالفســـاد المالي والســـياسي ، وتمّت إحالة بعض المسؤولين السابقين عـــلى القضـــاء، وتم تجميـــد أرصدة ومصادرة أملاك في ملفات أثارت جدلاً واسعاً.

كمـــا أن إصلاحـــات تشريعية مثل القانون المتعلق بمنع المناولة و تنظيم العقود، و تقديـــم اولوية التشريعات الاجتماعيـــة عـــلى اولويـــات الثورة التشريعيـــة، تُعـــدّ محـــاولات لكسر حلقات النفوذ غير المعلنة.

ويبـــدو ان التحدي المقبـــل يتعلق بتحويل الخطاب السياسي إلى منظومة تشريعيـــة وإداريـــة تُجفّـــف منابع الفســـاد وتعيد رســـم التوازن داخل أجهزة الدولة، لا عبر المواجهة وحدها، بل أيضاً من خلال إعادة تأهيل الإدارة، وتكريس مبـــدأ الشـــفافية، وتعزيز الرقابة المدنية.

وتبدو «الدولة العميقة»، كما يراها رئيس الجمهورية قيس سعيّد، ليست قدراً محتوماً، بل هي نتيجة تراكمات وتواطؤات وصمت طويـــل، و بالتالي فإن تفكيكها ليس فقط مســـؤولية رأس الدولـــة، بل مهمة تتطلب جهودا مشـــتركة للمواطن فيهـــا دورا واعيا مهما.

ومن الثابـــت ان تفكيك شـــبكات المصالح يعد أمرا حيويا لضمان العدالة وتعزيز الشـــفافية في المجتمعات، إذ تُعرقل هذه الشبكات التنمية، وتُكرّس الفســـاد، وتُضعف ثقـــة المواطنين في مؤسســـات الدولة، فتفكيكها يمهّد لإصلاح فعلي، ويُعيد توزيع النفوذ على أساس الكفاءة لا الولاءات.

وبـــين إرادة الإنجاز التـــي يعلنها ســـعيّد، وإرادة الرجوع إلى الوراء التي يجسّـــدها من يســـميهم «المعطلين والفاسدين»، لا تزال المعركة مفتوحة، والمؤكد أن بقـــاء الوضع كما هو عليه لم يعد ممكنـــاً، لكن ما هو مطلوب و بشكل مستعجل يتعلق اساسا بقدرة الدولة الجديدة عـــلى هزيمة «الدولة» التي تختبئ في أعماقها.

بعد انتهاء الموسم الدراسي

كيف نستثمر العطلة لتحسين مستويات تلاميذنا؟

صابر الحُرشاني

بمجرد انقضاء الامتحانات، ينقلب حال التلميذ من تعـــب إلى فراغ، ومن التزامات يومية مضبوطة إلى ســـاحة مفتوحة بلا مرافئ، فيما يجد الأولياء أنفســـهم في امتحـــان جديـــد يتعلق بكيفية استثمار العطلة الصيفية بما يعود بالنفع على الأبناء.

فالعطلة، وإن كانت مناسبة طبيعية للراحة والترويح عـــن النفس، فإنها ليست شـــهورا ســـائبة تنقطع فيها الصلة بالمعرفـــة، أو فرصة للانغماس في الشاشـــات واللعب العشوائي، انما هي هي زمن ثمـــين يمكن أن يُوظف، إذا ما أحسن الأولياء التصرّف، في صقل المهارات، وردم الثغرات، وتعزيز القيم، بل وفي تهيئة الطفل لبناء شخصيته في مسارات قد لا تسمح بها قاعة الدرس وحدها.

غير أن الصورة التي تتكرّر، للأسف، في أغلب البيوت والمدن والقرى، تُظهر عكس ذلـــك تمامًا،،،عطلة تُختزل في الســـهر والنوم المفرط، وفي التنقل بين الألعاب الإلكترونية ومواقع التواصل، وأحيانًـــا بين الشـــوارع والمقاهي، في غياب برامج تربوية حقيقية، أو حتى أنشطة بسيطة تشدّ الأبناء نحو فائدةٍ ما.

ومن نافل القول التذكير بأن وظيفة التربية لا تنحصر في المدرسة، بل تبدأ من البيت، وتكتمل به، بل إن العائلة تمثل الفضاء الأول الذي يطبع شـــخصية الطفل، خصوصا في سن التكوين، أما المدرسة فهي تواصل البناء وتدفع نحو التمكين العلمي والاجتماعي. من هذا المنطلق، فإن العطلة الصيفية ليست خروجا من دائـــرة التربية، بل انتقالًا إلى نمط مختلف منها، أكثر حميمية، وأشد أثرا، لو أحسن الأولياء الإمساك بزمامها.

فما الذي يمنـــع، مثلًا، أن يُخصّص التلميذ بعـــض ســـاعاته اليومية في العطلة لتعويـــض نقائصه في بعض المواد، خصوصا أولئـــك الذين أظهروا تراجعا على مدار السنة الدراسية؟ ولمَ لا يُقبل التلميذ على مطالعة القصص خلال هذه العطلة.

إن جـــزءًا كبيرًا من هـــذا التراخي، وربما هذا العجز التربـــوي، يعود إلى غياب الثقافة الأسرية في إدارة وقت الطفل، فكثير مـــن الأولياء، مرهقون هم أنفســـهم من ضغـــوط الحياة، ويعتـــبرون العطلة فرصة لهم للراحة بعيـــدا عن أعبـــاء المراقبـــة اليومية لأبنائهم، وبعضهم، بغير وعي، يشجع الأبناء على البقاء لساعات طويلة أمام الشاشات بدعوى التسلية أو «الهروب من الشـــغب». والحـــال أن الإهمال الصامت، أو اللامبالاة المقنعة، تمثلان أكبر خطر على نمو الطفل السليم.

كما أن عدداً من الأسر، ولأســـباب مادية أو اجتماعيـــة، لا تمتلك ثقافة تنظيـــم الوقـــت أو رصد الأنشـــطة المناســـبة للمرحلـــة العمرية، فتغيب عنها المبـــادرات الفرديـــة، وتظل في انتظار الدولـــة أو الجمعيات، وهي – وإن كانت مســـؤولة في جزء منها – لا يمكنها أن تكون بديلًا عن دور العائلة.

والأدهى أن بعض الأنشطة الصيفية المتوفرة للأطفـــال تكون تجارية أكثر منهـــا تربوية، بلا مضمـــون تعليمي أو إشراف نفـــسي وتربوي، مما يجعل بعض الأسر تقع بين خيارين: إما ترك الأبنـــاء في المنزل للفـــراغ، أو إلحاقهم بأنشـــطة لا تتماشى مـــع حاجاتهم الفعلية.

إن المطلوب اليوم هو أن نســـتعيد وعيا مجتمعيا حقيقيا بأهمية العطلة الصيفية كفـــترة تكوين لا تقل أهمية عـــن العام الـــدراسي، وعـــلى الأولياء أن يتعاملوا مع هـــذه المرحلة بنفس الحـــزم والجديـــة، دون أن يعني ذلك ســـلب الطفل حقه في اللعـــب واللهو والراحـــة، بل إيجاد تـــوازن ذكي بين المتعة والفائدة، بين اللعب والتعلم، بين الحرية والتوجيه.

ولعل الخطوة الأولى تبدأ من الجلوس إلى الأبنـــاء، والاســـتماع إليهم، وفهم تطلعاتهـــم ومخاوفهم، ثـــم الاتفاق معهم – لا عليهم – على برنامج مرن، غير ثقيل، لكنه غني ومتوازن. فطفل اليوم لم يعد يقبل التعليم بالتلقين، ولا التربية بالأوامر، بل يحتاج إلى أن يشعر بأنه شريك في القرار، وفاعل في حياته اليومية.

كمـــا يمكن لـــلأسر أن تتعاون مع بعضها لتبادل الخبرات والأنشطة، أو تنظيم مجموعات صغيرة للمطالعة، أو الرحلات الثقافية، أو ورش الأشغال اليدوية، أو حتى دورات في الخطابة أو البرمجة، بما يتناسب مع إمكانياتها. كمـــا أن منظمات المجتمـــع المدني، والمكتبـــات العموميـــة، وفضـــاءات الطفولة، مدعـــوة إلى فتـــح أبوابها ببرامج موجهة لكل الفئات، وأن تكون العطلة موســـما للإشـــعاع الثقافي لا للركود.

ثم إن وســـائل الإعـــلام، بدورها، تتحمل جانبا من المسؤولية في توجيه الخطاب العام نحو وعي تربوي جديد. بدلًا من تكريس التفاهة أو تســـويق نماذج الاســـتهلاك، عليها أن تسهم في بناء وعي أسري يســـاعد العائلة على تربية أبنائها لا فقط تعليمهم، وتحفّز الطفل على حب المعرفة لا النفور منها.

إن التربية ليست شأناً موسمياً، ولا مهمة موسمية، بل هي مسار طويل يبدأ من حضن العائلة، ويمر بالمدرسة، ويُختبر في العطلة. وإذا ما أضعنا هذه المحطة، فإننا نخسر فرصة ذهبية في توجيه الناشئة نحو الأفضل.

والعطلـــة الصيفيـــة امتحان آخر للتربية، لكنه من نوع مختلف: امتحان يجرى دون لجـــان مراقبـــة، ودون اختبارات، لكـــن علاماته تظهر لاحقًا في ســـلوك الطفل، في نضجه، في ثقته بنفسه، وفي قدرته على مواجهة العام الدراسي الجديد برصيد معرفي وإنساني أكبر.

بعد تكرر استهدافهم من التلاميذ والاولياء

مبادرة في البرلمان لتجريم الاعتداء على المربين

صابر الحُرشاني

اثر تواتر العنف المسجّل داخل الفضاءات التربوية، تبلورت مبادرة ترمي إلى فرض حماية قانونية للإطار التربوي، و تجريم الاعتداء عليهم

و تهدف المبادرة الجديدة إلى تجريم الاعتداء على المربين والمعلمين والأساتذة وجميع العاملين في قطاع التربية والتعليم، حيث صاغها عدد من النواب كرد فعل على واقع ميداني بات يهدد سلامة المدرسة العمومية ووظيفتها التربوية، ويربك استقرار الإطار العامل فيها.

و احيل المقترح، الذي أودعه النواب لدى البرلمان تحت عدد 46 لسنة 2025 مؤخرا إلى لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة لدراسته، ويأمل أصحاب المبادرة أن يتم اعتماده خلال الدورة البرلمانية الحالية كخطوة أولى في سياق مواجهة ظاهرة العنف التي بدأت تضرب في عمق المنظومة التربوية.

سلسلة اعتداءات تهزّ المدرسة

و ليست هذه المبادرة البرلمانية وليدة حالة ظرفية عابرة، بل هي نتاج تراكمات من الاعتداءات المتكررة التي مست الإطار التربوي جسديا ونفسيا، في مختلف جهات البلاد. فمن معهد بالقيروان حيث اعتُدي على قيم عام وثلاثة أساتذة من قبل تلميذتين، إلى حادثة الاعتداء على معلمة في سيدي بوزيد من قبل وليّ تلميذ، وصولًا إلى حالات عنف بين التلاميذ أنفسهم استُعملت فيها أدوات حادة، كما حصل في أحد معاهد العاصمة، تتوالى الوقائع لتدلّ على منسوب خطر متصاعد.

وتظلّ حادثة معهد ابن رشيد بالزهراء في نوفمبر 2021 محفورة في الذاكرة الجماعية، حين أقدم تلميذ على مهاجمة أستاذه بساطور، مخلّفًا له إصابات بليغة في الرأس والوجه. كما لم تغب عن الأذهان المأساة التي شهدتها المهدية عندما أضرم أستاذ النار في جسده بعد تعرضه لسلسلة من التنمّر والإهانة.

كل هذه المشاهد المؤلمة عززت الشعور العام، داخل الأسرة التربوية وخارجها، بالحاجة الملحة إلى تدخل تشريعي عاجل يوقف هذا النزيف، ويُعيد للمدرسة حرمتها وللمربي هيبته.

تعديل تشريعي لاجتثاث العنف من الفضاء التربوي

و تقوم المبادرة التشريعية الجديدة على إدخال تعديل على الفصل 218 من المجلة الجزائية، ينص على الترفيع في العقوبة المسلطة على مرتكبي العنف ضد أفراد الإطار التربوي، وتقترح المبادرة أن تكون العقوبة بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات مع غرامة مالية تقدر بخمسة آلاف دينار، دون إمكانية التمتع بظروف التخفيف، ويُعتبر مجرد محاولة الاعتداء موجبة للعقاب.

و يُذكر أن الفصل 218 في صيغته الحالية يسلط عقوبة بالسجن لمدة عام وغرامة بألف دينار على مرتكب العنف، تتضاعف في بعض الحالات مثل الاعتداء على الأطفال أو ممارسة العنف في سياقات عائلية أو باستغلال سلطة وظيفية، لكنّ المبادرة البرلمانية تسعى لإدراج الإطار التربوي ضمن الحالات التي تستوجب حماية خاصة، أسوة بالفئات الهشة أو المعرضة للخطر.

و لا تخفي وثيقة شرح الأسباب المرفقة بالمقترح النيابي أن الغاية الأساسية من هذا التشريع هي حماية المدرسة من انزلاقاتها العنيفة، إذ يرى المبادرون أن العنف أصبح آفة مجتمعية خطيرة، تتطور باستمرار سواء من حيث الأعداد أو الأشكال، ولم تعد تقتصر على المؤسسات التربوية وحدها، بل امتدت أيضًا إلى رياض الأطفال ودور الحضانة.

ويؤكد النواب الموقعون على المبادرة أن الإطار التربوي، الذي يمثل العمود الفقري للعملية التعليمية، يتعرض إلى عنف ممنهج ومتنوع، مما يؤثر سلبًا على مردوديته ويقوّض جودة التعليم. لذلك، فإن تجريم الاعتداء عليه يمثل في نظرهم خطوة ضرورية لضمان كرامة العاملين في هذا القطاع ولإعادة الاعتبار لمكانة المربي في المجتمع.

كما تهدف المبادرة إلى حماية الفضاء التربوي ذاته، باعتباره مجالًا يفترض أن يسوده الأمن والانضباط، وهو ما يساهم في خلق بيئة تعليمية سليمة تسمح بالتحصيل المعرفي والتربوي السليم.

جدل مرتقب

و رغم وجاهة المبررات المقدمة، فإن المقاربة العقابية الصرفة قد تُثير تساؤلات حول مدى فعاليتها في معالجة جذور العنف في الوسط المدرسي، خاصة في ظل ما تعانيه المنظومة التربوية من اختلالات بنيوية، كالاكتظاظ، ونقص الإطار التربوي، وضعف التأطير النفسي والاجتماعي للتلاميذ.

ويرى بعض المختصين في علم الاجتماع أن أي مقاربة تشريعية لمكافحة العنف ينبغي أن تكون جزءًا من سياسة متكاملة تشمل دعم الوساطة المدرسية، وتكثيف الأنشطة الثقافية والرياضية، وتحسين العلاقة بين المدرسة والأسرة، وتوفير الإحاطة النفسية للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات سلوكية.

لكن في المقابل، هناك من يعتبر أن فرض عقوبات صارمة هو السبيل الوحيد لردع المعتدين، بعد أن فقدت القوانين الحالية فاعليتها، وأصبحت المدرسة فضاءً للانفلات والعنف دون رادع يُذكر.

ومن المرتقب أن يثار جدلا في علاقة بتجريم الاعتداءات على قطاعات بعينها و ذلك اسوة بمشروع قانون زجر الاعتداءات على الامنيين الذي اثار الكثير من الجدل ولم يتم تمريره.

ومهما تعددت القراءات، فإن التحدي الحقيقي لا يقتصر على سنّ قانون جديد، بل يتطلب تفعيل القوانين القائمة، وتعزيز حماية الفضاءات التربوية، كما أن تنفيذ هذا المقترح يحتاج إلى إرادة سياسية قوية تضع التعليم على رأس الأولويات، وتُحيل شعارات «المدرسة الآمنة» من حبر على ورق إلى واقع ملموس.

ويبدو أن مجرد تعديل قانوني لن يكون كافيًا، ما لم يُرفق بخطط تربوية وتحسيسية شاملة، تعيد بناء الثقة بين المربي والتلميذ، وتحفّز التلاميذ على احترام سلطة المؤسسة التعليمية.

في نهاية المطاف، فإن المربين ليسوا فقط ناقلي معارف، بل هم مربّون ومكوّنون لأجيال الغد،وكرامتهم لا ينبغي أن تكون محلّ مساومة أو استهانة، إن مبادرة تجريم الاعتداء عليهم تحمل رسالة واضحة مفادها أن المجتمع الذي لا يحمي معلميه، يُفرّط في مستقبله.

العد التنازلي للامتحانات الوطنية يبدأ

انطلاق موسم الحصاد الدراسي

ندى الغانمي

سمر الحنشي، 18 سنة تلميذة بكالوريا شعبة علوم تجريبية بمعهد ثانوي بولاية بنزرت التقيناها ووالدتها التي تصطحبها يوميا طيلة فترة الاختبارات الرئيسية، سمر ووالدتها محملتان بأمل كبير في تفوقها في المناظرة الوطنية، مناظرة ستحدد مستقبل التلميذة حسب ما أفادتنا به، تقول سمر «أستعد للمناظرة منذ بداية السنة الدراسية، لم أبخل بجهد يوما منذ أول أيام البكالوريا بل بالعكس حرصت على مراجعة دروسي في مختلف المواد أولا بأول، لكي لا تتراكم الدروس خلال فترة المراجعة، في الحقيقة أنا لا أعتبر النجاح هدفا لي، بل التفوق هو هدفي وسيكون نتاج تعب سنوات، منذ سنوات حرصت على التحضير الجيد لهذا الإختبار الذي سيمكنني بإذن الله من تحقيق حلم الطفولة ألا وهو مزاولة دراسة الطب، وسيمكنني من ضمان مستقبل مهني محترم، أرجو أن تسير الأمور على أفضل ما يرام».

تنظر السيدة كلثوم لإبنتها وهي تتحدث بفخر كبير وتضيف: « ضحينا بالكثير من أجل تفوق ابنتنا، هي متميزة منذ طفولتها لكننا سعينا طيلة سنوات دراستها لتوفير مناخ مناسب لها ولإخوتها للدراسة في ظروف طيبة، لم نبخل بشيء من أجل تفوقها وإخوتها، وربي ينجح جميع التلاميذ ويفرح جميع الأولياء».

انطلاق البكالوريا

انطلقت الاختبارات الكتابية للدورة الرئيسية للبكالوريا يوم امس الاثنين لتتواصل على مدى أيام 2 و3 و4 و9 و10 و11 جوان 2025، على أن يتمّ الإعلان عن نتائجها يوم الثلاثاء 24 جوان 2025.

أما المؤجلون إلى دورة المراقبة، فمن المقرر أن يجتازوا الاختبارات الكتابية لهذه الدورة أيام 30 جوان و1 و2 و3 جويلية2025، على يتمّ التصريح بنتائج دورة المراقبة، والنتائج النهائية لبكالوريا 2025 في تونس يوم الأحد 13 جويلية 2025.

هذا وأكد وزير التربية فتحي النوري، يوم الجمعة 30 ماي 2025، خلال ندوة صحفية استعرضت آخر مستجدات الامتحانات الوطنية لسنة 2025 في تونس، أنّ «هذه السنة الدراسية لم تشهد انقطاعات، ما أدى إلى استكمال البرنامج في ظروف معقولة وطيبة»، وفقه.

وتم خلال هذه الندوة استعراض تفاصيل تتعلق بامتحان البكالوريا وامتحان شهادة ختم التعليم الأساسي العام والتقني (النوفيام)، فضلًا عن مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية (السيزيام).

وقال وزير التربية في هذا السياق: «نؤكد مبدأ نزاهة شهادة البكالوريا وهي شهادة معترف بها في العالم، وحتى حالات الغش ضئيلة جدًا لا تتجاوز 0.5% في السنوات الفارطة، وسنقاوم الغش بالطرق القانونية على أن نحفظ الظروف الملائمة والطيبة للمترشحين»، مذكّرًا في الإطار نفسه، بضرورة عدم حمل أي وسائل إلكترونية والدخول بها إلى مراكز الاختبارات.

تفاصيل الدورة

وقد تحدث مدير عام الامتحانات بوزارة التربية محمد الميلي، عن توزع المترشحين لامتحان البكالوريا حسب الشعب، فأشار إلى أنها تتوزع على النحو الآتي:

- شعبة الآداب: 27 ألفًا و79 تلميذًا
- شعبة الرياضيات: 8231 تلميذًا
- شعبة العلوم التجريبية: 30 ألف و496 تلميذًا
- شعبة الاقتصاد والتصرف: 49 ألفًا و229 تلميذًا
- شعبة العلوم التقنية: 20 ألفًا و455 تلميذًا
- شعبة علوم الإعلامية: 14 ألفًا و564 تلميذًا
- شعبة الرياضة: 1720 تلميذًا

وتشهد بكالوريا 2025 ترشح 151 ألفًا و808 تلاميذ، منهم 125 ألفًا و515 مترشحًا بمؤسسات تربوية عمومية، و18 ألفًا و351 مترشحًا بمؤسسات تربوية خاصة و7 آلاف و942 مترشحًا بصفة فردية. وقال الميلي، إنّ الارتفاع اللافت للانتباه هذه السنة، هو الارتفاع في عدد المترشحين لشعبة علوم الإعلامية مقارنة بالدورة الماضية بحوالي 4 آلاف مترشح، بينما تستحوذ شعبة الاقتصاد والتصرف على أعلى نسبة من المرشحين خلال هذه الدورة (32%) .

وللدورة الثانية على التوالي، تتفوق وفق مدير عام الامتحانات، شعبة العلوم التجريبية (20%) على شعبة الآداب (18%)، في حين بلغت نسبة المترشحين بشعبة العلوم التقنية (14%) وشعبة الإعلامية (10%) ثم شعبة الرياضيات (5%) .

كما شارك نحو 140490 تلميذًا في اختبار آخر السنة في مادة التربية البدنية لامتحان بكالوريا 2025 «الباك سبور»، التي انطلقت بمختلف الولايات يوم 14 أفريل الفارط وتواصلت إلى حدود 26 من الشهر نفسه.

وتوزع عدد المترشحين لاختبار مادة التربية البدنية لامتحان البكالوريا «الباك سبور» إلى أكثر من 54 ألف تلميذ من الذكور وحوالي 86500 ألف تلميذة، أي ما يمثل 61.5% من المترشحين، وفق معطيات وزارة التربية، ويشار إلى أن نحو 3445 تلميذًا متحصلين على الإعفاء من اختبار التربية البدنية في تونس.

وكانت وزارة التربية قد أعلنت، وفق بلاغ أصدرته يوم الأربعاء 28 ماي 2025، أنّ تلاميذ الأقسام النّهائيّة المرسمين بالمعاهد العموميّة والخاصّة المترشّحين لاجتياز امتحان البكالوريا (دورة 2025)، بإمكانهم الاطّلاع على أعداد ورموز المراقبة المستمرّة الرّاجعة إليهم بالنّظر عبر موقع www.edunet.tn .

ويكون الاطّلاع على المعدّل السنوي، رمز السيرة، المعدل النهائي في مادّة التربية البدنيّة، المعدل النهائي في الأشغال التطبيقية لمادّة التكنولوجيا، وفق وزارة التربية، بداية من يوم 4 جوان 2025 إلى غاية يوم 9 من الشهر نفسه.

كما دعت وزارة التربية المعنيين، إلى المبادرة بالدخول إلى هذا الموقع للاطّلاع على أعداد ورموز المراقبة المستمرّة (المعدّل السّنوي، رمز السيرة، المعدل النهائي في مادّة التربية البدنيّة، المعدل النهائي في الأشغال التطبيقية لمادّة التكنولوجيا).

وقالت إنه في حالة وجود خطأ، يسحب المترشح مطلب اعتراض من الموقع ويسلّمه إلى إدارة المعهد بالنّسبة إلى التلاميذ المرسمين بالمعاهد العموميّة والخاصّة في أجل أقصاه يوم 10 جوان 2025.

تحت مجهر «24/24» :
مشروع قانون استثنائي لإنصاف أصحاب البطالة الطويلة:

بوادر أمل جديدة لخريجي التعليم العالي

اعداد : مفيدة عياري

شهدت السـاحة الوطنية خطوة مهمة تعكس عـزم الدولة على تعزيز التكافـل الاجتماعـي وتوفير فرص العمل لخريجي التعليـم العالي الذين طالت فترة بطالتهم. فقد أسدى رئيس الدولـة تعليماته الصريحـة لإيجاد تصوّرات جديـدة لتمويـل ميزانية الدولة، مع إعادة فتح باب الانتدابات في عديد القطاعـات، في مبادرة تهدف إلى تعزيز دمج الشباب المؤهل في سوق الشـغل، ومواصلة البنـاء التنموي والاقتصادي.

تجسـيداً لهذه الرؤيـة، أكّد رئيس الجمهوريـة عـلى ضرورة تسـوية الوضعيـات المهنيـة والاجتماعيـة التـي طال انتظـار معالجتها نتيجة للظروف السابقة، مشيراً إلى أن الوقت قد حان لتجاوز السياسـات القديمة التي حالت دون اسـتغلال الطاقات البشرية المتوفرة بالشكل الأمثل. هذه التعليمات تمثل دعمـاً قوياً لمبادرات تشريعية تُعنى بخريجي التعليم العالي وتعزيز آليات الإدماج الوظيفي.

تطوير مشروع القانون: تعديلات جوهرية تعزز فرص الانتداب

خلال اجتمـاع لجنـة التخطيط الاسـتراتيجي والتنمية المسـتدامة والنقـل والبنيـة التحتيـة والتهيئة العمرانية بمجلس نواب الشعب، شهد مشروع القانون رقم 2023-23 المعني بأحكام اسـتثنائية لانتداب خريجي التعليـم العالي ممن طالـت بطالتهم تطورات مهمة. فقـد تم الاتفاق على صيغة معدّلة للنص القانوني تضمنت تعديلات تهدف إلى تسـهيل الإجراءات وضمان إنصاف أوسـع شريحة من الشباب.

ومن أبـرز هـذه التعديلات حذف شرط إجراء الاختبارات الشـفاهية، مما يسـهل عملية الانتـداب ويعزز مبدأ الشفافية والعدالة، بالإضافة إلى حذف شرط الانخراط غير المسـتمر في منظومـة الضمـان الاجتماعـي والتقاعد، وهو مـا يفتح المجال أمام الشـباب الذين لم يتمكنـوا بعد من الاستفادة من هذه المنظومات.

كمـا تضمـن التعديل اسـتثناء المسـتفيدين سـابقًا من تسـوية وضعياتهم المهنية مـن هذا الإجراء، مع وضـع شروط جديدة تتعلق بعدم حصول المترشـح على قرض يزيد عن 20 ألف دينار من المؤسسات المالية أو الجمعيات التنموية، لضمان استفادة الفئـات الأكثر حاجـة. وقد تم كذلك إلغاء شرط القرين، الـذي كان يمثل عائقًـا إداريًا في السـابق، مع إقرار ضرورة تحديث المعطيات المسجلة على المنصة الرقمية مرة واحدة سـنويًا، لضمان دقة البيانات.

منصة رقمية متقدمة لتنظيم عملية الانتداب بوضوح وعدالة

يُعد إحداث منصة رقمية متخصصة تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني خطوة تقنية متقدمة تهدف إلى ضمان تنظيم دقيق وشـفاف لعملية التسـجيل والانتـداب. تحتوي هذه المنصـة على شروط ترشـح واضحة تعتمد معايير أولويـة محددة، منها أولوية السن لمن تجاوز سن الأربعين، وأقدمية سنة التخرج التي تفوق عشر سنوات، بالإضافة إلى إعطاء الأفضلية لوضعيات اجتماعيـة محددة وذوي الإعاقة.

كما نص المشروع على أن المترشحين يجب أن يكونوا مسـجلين في مكاتب التشغيل الرسـمية، وأن يكونوا ممن لم يستفيدوا سـابقًا من أي تسوية في وضعياتهـم المهنيـة، مـع عدم امتلاكهم معرف جبائي خلال السنتين السابقتين، مما يضمن استهداف فئة محددة بوضوح.

يتيح هذا النظام الرقمي مزيدًا من التنظيم والشفافية، إذ يتم من خلاله توزيع المنتدبين حسب الاختصاصات وحاجيـات المؤسسـات، مما يضمن تحقيق تـوازن فعّال بين التخصصات المختلفة في الوظيفة العمومية.

آليات تنفيذ واضحة مع ضمانات للتأهيل والاستمرارية

تم وضـع آليات تنفيذيـة دقيقة للانتـداب وفق هذا المـشروع، حيث تقرر إنجـاز عمليـات الانتداب على دفعات ضمن فـترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سـنوات مـن تاريـخ صدور القانون. كمـا يضمن القانون إعطاء أولوية للمنتفعين من المبادرة في سـد الشـغورات المتوفرة في القطاع العام، مع الأخذ بعين الاعتبـار الاحتياجات الفعلية لكل مؤسسة.

بعد الانتـداب، يخضـع المنتدبون إلى مرحلـة تأهيل خاصة تتناسـب مع طبيعة الخطـط والوظائف التي يلتحقون بها، مما يضمن اندماجهم السـلس ورفع كفاءتهـم بما يخدم المصلحة العامة ويزيـد من إنتاجية المؤسسات.

هـذا التوجه يعبّر عـن فهم عميق لأهمية تجهيز المنتدبين بشكل متكامل قبل التحاقهم بالميدان العملي، ليكونوا قادرين على مواجهة التحديات بكفاءة عالية.

التشاور المتواصل لضمان توافق تشريعي

في إطار حرص مجلس نواب الشعب على إثـراء المـشروع وتحقيق توافق واسـع حول نصه النهائي، تسـتمر لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة بعقد جلسات استماع تشمل ممثلين عن الوظيفة التنفيذية، وذلك لمناقشـة الصيغة المعدّلة. يأتي ذلك في إطار التشـاور المستمر لضمان إعداد قانون عملي قابـل للتطبيق وفعّال في خدمة الشباب والدولة على حد سواء.

هـذا النهـج التشـاوري يعكس الحـرص على اعتماد أفضـل الحلول القانونية والتنظيمية، ليكون المشروع نموذجًا يحتـذى به في مجـال دعم الشباب وتعزيز الإدماج المهني.

آفاق جديدة لخريجي التعليم العالي

يمثل هذا المـشروع إنجازًا حيويًا في مسار النهوض بمسـتوى التشغيل، حيث يضع في صلـب اهتماماته فئة خريجي التعليم العـالي الذين تميزوا بالعلم والكفاءة، لكنهم انتظروا طويلاً الفرصة المناسـبة للاندماج في سوق العمل. إن هذا القانون الجديد يعكس وعيًا عميقًـا بأهمية الاسـتثمار في الموارد البشرية الوطنية ودعم الشباب في بناء مستقبلهم، كما يترجم الإرادة السياسـية والاجتماعيـة في تحقيق العدالة والمساواة.

ويتطلع الآلاف من خريجي التعليم العالي إلى أن يكـون هذا القانون بوابة للكرامـة والاسـتقرار المهني، حيث يجدون في هذا المشروع فرصة حقيقية لبدايـة جديدة تفتـح أمامهم أبواب المستقبل بثقة وأمل.

بهذا الشكل، يكون المشروع قد وضع أُسسًـا واضحة وعملية لإحداث نقلة نوعية في مجال الإدمـاج المهني، بما ينسـجم مع تطلعات المجتمع ويُعزز مسيرة التنمية الوطنية المستدامة.

زغوان بين التاريخ والتراث:

مهرجان النسري يوثق الهوية المحلية برؤية أكاديمية

محمد الدريدي

في قلب الفعاليات الثقافية التي تحتفي بالهوية الوطنية، يبرز مهرجان النسري بزغوان كحدث يجمع بين الطابع الاحتفالي والطموح الأكاديمي في توثيق التراث المحلي. هذا العام، يكتسي المهرجان طابعًا خاصًا عبر تنظيم يوم دراسي يوثق التراث المحلي من منظور أكاديمي حيث تسلط الأضواء على الجوانب التاريخية والثقافية التي شكلت زغوان عبر العصور، وذلك بحضور نخبة من الباحثين والأساتذة المتخصصين.

التراث المحلي بين الماضي والمستقبل

تمثل زغوان إحدى المناطق التونسية التي تحمل بين أحيائها وأزقتها إرثًا متجذرًا في الذاكرة الجماعية. من المعالم التاريخية إلى العادات والتقاليد، يتشكل النسيج الثقافي لهذه المنطقة عبر قصص عاشها الأجداد ونقلوها للأجيال المتعاقبة. لكن مع التحولات الاجتماعية المتسارعة، بات الحفاظ على هذا التراث مسؤولية تتطلب جهودًا أكاديمية واعية وتوثيقًا دقيقًا للمعالم المادية والرمزية التي تشكل هوية المكان.

اليوم الدراسي: خطوة نحو التوثيق العلمي

ضمن فعاليات المهرجان، يشهد الجمهور والمهتمون جلسات أكاديمية تهدف إلى دراسة وتحليل مختلف جوانب التراث المحلي، وذلك بحضور باحثين وأساتذة متخصصين في مجالات التاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا. هذه الجلسات لا تقتصر على تقديم دراسات معمقة، بل تفتح المجال للنقاش التفاعلي بين الأكاديميين والجمهور، مما يعزز الوعي الثقافي المشترك ويضع الأسس لمنهجية علمية في الحفاظ على التراث.

تقديم مؤلف «زغوان: مجال وتراث وتاريخ»

ومن بين أبرز محطات اليوم الدراسي، تقديم الجزء الأول من المؤلف زغوان مجال وتراث وتاريخ وهو عمل بحثي يوثق مراحل تطور المدينة ويقدم قراءة معمقة لمكوناتها الجغرافية والتاريخية والثقافية. هذا الكتاب ليس مجرد سرد للوقائع، بل هو محاولة لإعادة تشكيل رؤية علمية للمدينة ولعناصرها التراثية التي تستحق مزيدًا من الاهتمام والدراسة.

أهمية البحث الأكاديمي في الحفاظ على التراث

التراث ليس مجرد صور محفوظة أو مقتنيات أثرية معروضة في المتاحف، بل هو منظومة متكاملة تحتاج إلى تحليل ودراسة لضمان استمراريتها في الأذهان وفي الممارسات اليومية. وهنا يبرز دور البحث الأكاديمي، حيث يشكل جسراً بين الماضي والحاضر من خلال توثيق المعلومات وتحليلها علميًا، مما يساعد في استنباط طرق ناجعة لحمايته وتعزيزه كجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية.

التفاعل الجماهيري والتطلعات المستقبلية

لا يقتصر دور الأكاديميين على البحث في الوثائق والمخطوطات، بل يمتد ليشمل إشراك المجتمع في جهود الحفظ والتوثيق. ومن خلال هذا اليوم الدراسي، تتاح الفرصة لأبناء زغوان وغيرهم من المهتمين للمساهمة بأفكارهم وتجاربهم، مما يعزز المشاركة الفعلية في صون التراث المحلي. فهل يمكن أن تكون هذه المبادرات نواة لمشاريع بحثية أوسع؟ وهل سنشهد تعاونًا أكبر بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني لضمان استمرارية هذه الجهود؟ ويبقى مهرجان النسري بزغوان مثالًا حيًا على قدرة الفعاليات الثقافية على تحقيق التوازن بين الاحتفاء بالموروث الشعبي والبحث العلمي الجاد، مما يفتح المجال لمزيد من المبادرات التي تسهم في تعزيز الوعي بأهمية التراث المحلي. ومع تقديم الجزء الأول من مؤلف زغوان مجال وتراث وتاريخ، تدخل المدينة مرحلة جديدة من توثيق تاريخها بأسلوب منهجي يرتقي إلى مستوى البحث الأكاديمي، ليكون بذلك خطوة نحو مستقبل أكثر إشراقًا لتراثها العريق.

والنسرين أو النسري هي نبتة بيولوجية من صنف الزهور تنبت في الأراضي المتاخمة لجبل زغوان.

لها زهرة تتكوّن من خمس وريقات بيضاء وبتول لونها أصفر. ويذكر المؤرّخون أنّ هذه النبتة هي أصيلة بجنوب قارة آسيا ومنها انتقلت إلى بلاد الشام ثمّ إلى الأندلس. وتذكر الأسطورة أنّ الأندلسيّين الذّين استقرّوا بزغوان من ضمن من هاجر منهم إلى تونس منذ حوالي 4 قرون اصطحبوا معهم هذه النّبتة لتتوارث الأجيال المتعاقبة زراعتها ويتلازم اسمها مع زغوان. لذلك فإنّ زراعة النسري وتقطيره هي صنعة توارثتها بعض العائلات المعروفة في زغوان ممّا كان سببا في استمرارها وازدهارها. ويقوم أهالي ولاية زغوان بقطف هذه الزهرة في ساعات الفجر الأولى لضمان جودة عالية للزيت المستخرج منها والمحافظة على رائحتها الزكية. واحتفاء بهذه الزهرة التي صارت من اهم المحركات الاقتصادية في الجهة اضافة الى رمز كبير له اشعاع لها صارت يتم تنظيم مهرجان سنوي لها يهدف إلى تثمين الخصوصيات المحلية بمدينة زغوان والحفاظ على تراثها المادي واللامادي وسعى القائمون على المهرجان منذ انشائه إلى تطويره من أجل تحويله إلى مهرجان دولي لمزيد من التعريف بالجهة وتطوير القطاع السياحي والثقافي بولاية زغوان اعتمادا على مخزونها التراثي والحضاري والطبيعي الثري ليتم تسجيل النسري كماركة مسجلة لزغوان حيث يعلم الجميع في تونس وخارجها ان زغوان تشتهر بزراعة زهرة النسرين وتقطيرها واستخراج زيوتها واستعمالها في الطبخ وفي إعداد المواد التجميلية ففي المجال الغذائي يستعمل ماء النسرين في إعداد الحلويّات التي تشتهر بها محافظة زغوان وهي «كعك الورقة» والذي تعود أصوله للعهد الأندلسي، حيث يتم خلطه بماء النسري وهذا الكعك الذي تذكر الأسطورة أنّه الوسيلة التي استعملتها النساء الأندلسيات لإخفاء حليَهن وتهريبه معهنّ إلى تونس بعد هروب المسلمين من ظلم المسيحيين عند سقوط الأندلس وقد ساعدهم في ذلك حسب الأسطورة أيضا كبر حجم الكعك آنذاك.

ولذلك صار من العادي أن يشهد هذا المهرجان إقبالا كبيرا من الزائرين وهو يعد فرصة لتنشيط الحياة الثقافية والسياحية والاقتصادية والتجارية في المدينة. وتجدر الإشارة إلى أن مهرجان النسري بزغوان تم تأسيسه سنة 1980، وحافظ على تنظيم دوراته سنويا.

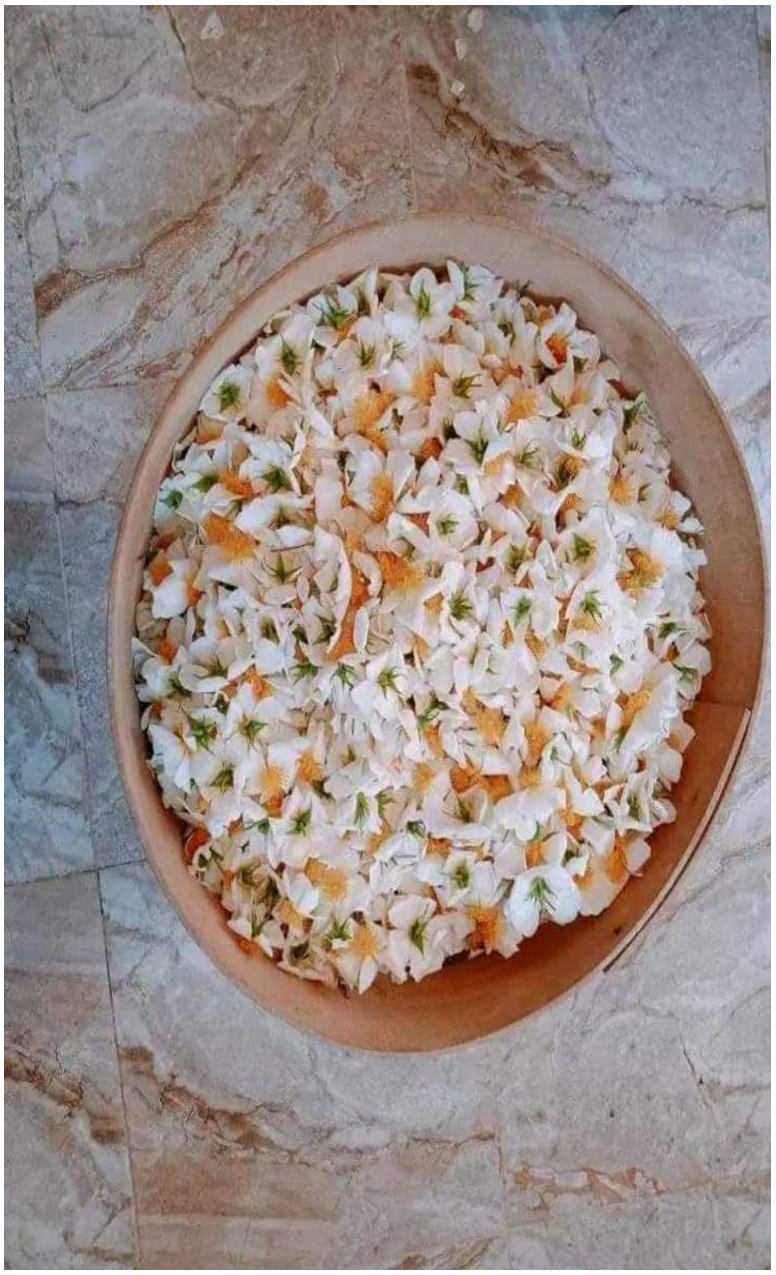

بن عروس

إيقاف قاتل شاب طعنا

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بنن عروس من إيقاف كهل قتل شـــابا طعنا بسكين إثر مناوشة كلامية معه .

وقد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية ببنعروس لقاضي التحقيق بفتح بحث من أجل تهمة القتل العمد المسبوق بإضمار وعرض جثة الضحية على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة .

الكاف

الكشف عن منفذي حرق حافلة النقل المدرسي

لقد تمّ الكشـــف عن هوية كل من منفذي عملية حرق حافلة النقل المدرسي بقلعة ســـنان و عملية إضرام النار بورشـــة تابعة للمعهـــد الثانوي بها . وقد عهدت النيابة العموميـــة بالمحكمة الابتدائية بالـــكاف لفرقة الشرطة العدلية بتاجروين بالبحث والتحري في الموضوعين وموافاتها بنتائج البحثين، حيث تمكنت الفرقة من الكشف عن هوية 6 قصّر تبين ضلوعهم في حرق حافلة النقل المدرسي التابعة للشركة الجهوية للنقل بالكاف، وهوية شـــخصين قاما بإضرام النار في ورشـــة المعهد الثانوي، فيما يتواصل التحري بخصوص هوية شـــخصين آخرين ضالعين في القضية الثانية، و اســـتكمال الأبحاث وعرض المحضرين على أنظار النيابة العمومية.

يشار إلى أنّ حادثة حرق حافلة النقل المدرسي جدت يوم 25 ماي الماضي على الساعة التاسعة ليلا ، وتم إضرام النار بورشة تابعة للمعهد الثانوي يوم 26 ماي .

بلجيكا

طعن تونسي أثناء الدفاع عن امرأة بلجيكية

توفي مواطن تونسي ، يبلغ من العمر 32 ســـنة، في بلجيكا وذلـــك بعد تعرّضه للطعن أثناء محاولته إنقاذ امرأة بلجيكية من عملية تحرّش..

وكشفت وســـائل إعلام بلجيكية أن تفاصيل الواقعة تعود إلى يوم الأحد الماضي، حيث تدخّل الهالك للدفاع عن امرأة بلجيكية كانت رفقة طفلها أثناء تعرّضها لمحاولة تحرّش من قبل شخص آخر والذي قام بتسديد طعنات قاتلة له بواسطة سكين وقد تم القبض عليه.

في العديد من الولايات

إحباط محاولات تهريب كميات كبيرة من البضائع

نجحت وحدات الحرس الديواني في كل من تونس و جندوبة و سوسة و قفصة ومدنين و صفاقس في إحباط محاولات تهريب كميات كبيرة من البضائع المهربة، تشمل الملابس الجاهزة و الفواكه الجافة و المواد الإلكترونية ومستلزمات الهواتف الجوالة. وقد تم رفع مخالفات تتعلق بالصرف بلغت قيمتها الإجمالية 8.7 مليون دينار، دون احتساب قيمة وسائل النقل.

حيث تم تسجيل 284 قضية تتضمن حيازة بضائع ناتجة عن جنحة التهريب بدون سند قانوني و بضائع تخضع لقاعدة إثبات المصدر.

ام العرائس

وفاة طفل غرقا

شـــهدت معتمدية ام العرائس حادثة أليمة تمثلت في وفاة طفل، يبلغ من العمر 14 ســـنة، غرقا في بركـــة أم الحزامات بمنطقة راس العين. وتفيد المعطيات الاولية أن الطفل توجه مع عدد من الأطفال الاخرين بغرض السباحة في بركة مياه أين لفظ انفاسه الأخيرة. وقد تولى فريق الغوص التابع للادارة الجهوية للحماية المدنية بقفصة إنتشال الجثة و تم فتح تحقيق لمعرفة الاسباب.

في معبر راس جدير

القبض على تونسي بتهمة سرقة 1850 دولارا

تم القبض على مواطن تونسي في معبر رأس جدير الحدودي، بتهمة استيلائه على مبلغ مالي من أحد المواطنين الليبيين.

حيث تقدم أحد المواطنين ببلاغ رسمي إلى مركز شرطة «المايا» مفاده أنه تعرض لسرقة مبلغ قدره 1850 دولار أمريكي. وقد اتهم المشـــتكي الشـــخص المقبوض عليه بتلك السرقة، مشيراً إلى أنه تلقى اتصـــالاً هاتفياً من المتهم أثناء وجوده في معبر رأس جدير،حيث اعترف له بجريمته، واســـتفزه بأنه سيتمكن من الفرار ولن تتم ملاحقته

وقد قام مركز شرطة المايا بالتواصل مع مديرية أمن منفذ رأس جدير، مما أدى إلى ضبط المتهم قبل مغادرته البلاد. انتقل رئيس قســـم التحقيق بالمركز إلى المنفذ، وتم استلام المتهم وإحضاره إلى المركز، حيث عُثر بحوزته على المبلغ المسروق بالإضافـــة إلى مبالغ مالية أخرى وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بشأن هذه الواقعة، وتم إحالة المتهم إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيقات.

تونس

الحكم 21 سنة سجنا على أجنبية

أصدرت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس حكمًا بالســـجن لمدة 21 سنة ضد فتاة أجنبية تورّطت في تهريـــب الكوكايين إلى تونس عبر ميناء حلق الوادي. وكشـــفت التحقيقات أنها تنتمي إلى شبكة دولية منظمة وأنها قامت بعدّة عمليات سابقة لتهريب المخدرات.

قفصة

إيقاف شخص متهم بالاتجار بالبشر

تمكنت الوحدات الأمنية بفرقـــة الأبحاث العدلية بمنطقة الحرس الوطني بقفصة من القبض على شـــخص بتهمة الاتجار بالأشخاص وتبييض الأموال، وذلك بعد تلقيه العديد من التحويلات المالية من أشخاص مقيمين بدول أوروبية من أصول إفريقية. بعد استشارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بقفصة أذنت بمباشرة الأبحاث في القضية.

القيروان

حجز 1800 قرص مخدر

تمكنت الوحدات الأمنية التابعـــة لمنطقة الأمن الوطني بالقيروان في عمليتين منفصلتين من إيقاف إمرأة بحوزتها 300 قرص مخدر بحي الجامع وإيقاف شخصا،محل عدة مناشير تفتيش ،في منطقة زيتون الحمامـــي، بعد أن عثر لديه على 1800 قرص مخدر كان يخفيها لدى إمرأة مســـنة من ذوي الاحتياجات الخاصة. وباستشـــارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقيروان أذنت بالاحتفاظ بهما على ذمة التحقيق في انتظار اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنهما.

الكاف

قتيلان في اصطدام سيارتين

جدّ حادث مرور مريع بمنطقة بوجابر من معتمدية قلعة ســـنان، وتمثّل الحادث في اصطدام بين ســـيّارتين وأســـفر عن قتيلين، توفّي أحدهما على عين المكان، وإصابة 3 أشـــخاص آخرين بإصابات مختلفة ومتفاوتة الخطورة استوجبت نقلهم إلى المستشفى.

117 كاتبًا و22 طفلًا يشاركون في الدورة 16 للجائزة العربية مصطفى عزوز لأدب الطفل

تستقطب الدورة السادسة عشرة من الجائزة العربية مصطفى عزوز لأدب الطفل، التي تُمنح خلال فعاليات الملتقى العربي لأدب الطفل، مشـــاركة متميزة من 117 كاتبًا ومبدعًا و22 طفلًا من تونس وعدد من الدول العربية. وستُســـند الجوائز خلال الملتقى المنتظم يومي 3 و4 جوان 2025 بـــمدينة الثقافة الشاذلي القليبي.

وخلال ندوة صحفية، عقدت مؤخرا، بالمقر الاجتماعي للبنك العربي لتونس، الجهة الراعية للجائزة، تم الكشـــف عن تفاصيل هذه التظاهرة الثقافية التي تُعقد هذا العام تحت شـــعار «الفكاهة والهزل واللعب في الأدب الموجّه للطفل». وسيشـــارك في الندوة عشر شـــخصيات مـــن تونس والعالم العربي، لتقديم مداخلاتهم من ثلاث زوايا أساسية: الأدب، وعلم نفس الطفل، والبيداغوجيا.

الجائزة في نسختها 16: منافسة عربية واهتمام بالأطفال

وتُسند الجائزة في فئتين رئيسيتين:

فئة الكُتاب: شـــهدت هذه الفئة مشـــاركة 117 كاتبًا من تونس وعـــدة دول عربية، بالإضافة إلى مشاركة من الولايات المتحدة الأمريكية. وتُمنح ثلاث جوائز مالية:

الجائزة الأولى: 12 ألف دينار
الجائزة الثانية: 8 آلاف دينار
الجائزة الثالثة: 5 آلاف دينار

فئة الأطفال (من 9 إلى 18 سنة): تُمنح ثلاث جوائز، تبلغ قيمة كل واحدة منها 1000 دينار.

ورشات تكوينية ومنافسات فنية

للسنة الثانية على التوالي، سيتم تنظيم ثلاث ورشات تربوية وفنية بالتعاون مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، بمشاركة مندوباتها الجهوية. وتستهدف الورشات الأطفال وتركز على محاور متنوعة:

تحويل شريط سينمائي إلى نص سردي
تحويل نص أدبي إلى نص مسرحي
تحويل نص أدبي إلى عمل فني تشكيلي

ويُشارك في هذه الورشات 60 طفلًا من مختلف ولايات الجمهورية، سيتنافسون على جوائز خاصة تُمنح في ختام الورشات.

مشاركة عربية لافتة ومداخلات متنوّعة

يُشـــارك في الندوة والفعاليات الثقافية مجموعة من الأدباء والمختصين من تونس والعالم العربي، من بينهم:

من تونس: عادل خذر (رئيس اتحاد الكُتاب التونسيين)، سعدية بن سالم، معاوية الفرجاني، رضا بن صالح، سامية الدريدي، علي بوجديدي، محمد المي
من الجزائر: العيد الجلولي
في الاختصاصات العلمية: نورالدين كريديس (علم النفس)، شفيق الجندوبي (البيداغوجيا)
وسيتناول الملتقى موضوع الفكاهة والهزل واللعب في أدب الطفل من زوايا متعددة، من بينها:
دور الهزل في التربية
العلاقة بين الجدّ واللعب
أثر الفكاهة في تكوين الناشئة
تجربة محيي الدين خريف في مجال الكتابة للطفل

تمثيل واسع للدول العربية

تشهد الدورة السادسة عشرة مشـــاركة كتاب ومبدعين من عدد من الدول العربية، منها: الجزائر، مصر، المغرب، سوريا، الأردن، السعودية، فلسطين، العراق، الصومال، التشاد.

تنظيم ودعم

تُقام الجائزة والملتقى بمبادرة من منتدى أدب الطفل الذي يرأسه الكاتب التونسي محمد آيت ميهوب، وبدعم من البنك العربي لتونس. وقد أُسّســـا بمبادرة من الكاتبة الراحلة سعاد عفاس، أرملة الأديب مصطفى عزوز. وتختار كل دورة محورًا يتعلق بالطفل والتنشـــئة؛ وكان موضوع الســـنة الفارطة: «أدب الطفل والقيم وقضايا البيئة».

من 28 جوان إلى 8 جويلية 2025:

دقة تفتح أبوابها لمهرجانها الدولي في دورته الـ49

أعلنت لجنة تنظيم مهرجان دقة الدولي عن تنظيم دورته التاسعة والأربعين خلال الفترة الممتدة من 28 جوان إلى 8 جويلية 2025، لتكون بذلك أولى التظاهرات الكبرى التي تفتتح موسم المهرجانات الصيفية في تونس، مواصلةً التوجّه المعتمد منذ الدورة الماضية بالانطلاق المبكّر لاحتفالية دقة الفريدة في قلب موقع أثري مصنّف عالميًا.

موقع أثري عالمي يحتضن الفن

يُقام مهرجان دقة في أحد أروع المواقع الأثرية في تونس والعالم، وهو الموقع الروماني بدقة، الذي أدرجته منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي منذ سنة 1997. ويُعتبر هذا الموقع أفضل نموذج محفوظ لمدينة رومانية في شمال إفريقيا، حيث يحتضن مسرحًا رومانيًا شامخًا ومجموعة متكاملة من المعالم المعمارية والتاريخية التي تشهد على عظمة الحضارة الرومانية واندماجها في الفضاء التونسي.

من هنا، لا يقتصر المهرجان على عروض فنية، بل يقدّم تجربة ثقافية متكاملة، تدمج بين الفن المعاصر والمكان التاريخي، ليخلق بذلك تظاهرة فنية بُعدها الزماني والمكاني يجعلها استثنائية في مشهد المهرجانات المتوسطية.

دعم للسياحة البديلة والاقتصاد المحلي

ومن أبرز ما يميز دورة 2025 مواصلة تجربة «الإقامة المشتركة عند السكان»، وهي مبادرة أطلقت لأول مرة في دورة 2024 تحت شعار «زور دقة»، بالشراكة مع الأهالي في منطقتي دقة وتبرسق. وتهدف هذه التجربة إلى تشجيع السياحة الثقافية البديلة وخلق ديناميكية اقتصادية محلية عبر استضافة زوّار المهرجان في بيوت العائلات، مما يمنحهم تجربة أكثر عمقًا وارتباطًا بالمكان وأهله.

وقد شرعت اللجنة، منذ 12 ماي الجاري، في استقبال طلبات الأهالي الراغبين في الانخراط في هذه المبادرة. و تشمل العملية زيارة المنازل والتثبت من توفر شروط الراحة والسلامة، مع توقيع ميثاق التزام بين الأسر المضيفة وإدارة المهرجان. و تُقدَّم هذه الخدمة بمقابل مادي مضبوط وفقًا لنوعية الإقامة وعدد الليالي.

دورة سابقة ناجحة وطموحات متزايدة

حملت دورة المهرجان الثامنة والأربعون، التي انتظمت بين 29 جوان و10 جويلية 2024، إشعاعًا فنيًا لافتًا، حيث شهدت تقديم 11 سهرة فنية لفرق وفنانين من ثماني دول مختلفة، ما ساهم في تعزيز البُعد الدولي للمهرجان، إلى جانب النجاح الجماهيري والتنظيمي الذي حظي بإشادة واسعة من الزوّار والمشاركين.

هذه الديناميكية تدفع بلجنة التنظيم نحو رفع التحدي مجددًا من أجل تقديم دورة استثنائية صيف 2025، تستجيب لتطلعات جمهور المهرجان المتزايد، وتؤكد مكانة دقة كواحدة من أبرز المحطات الثقافية في تونس والمنطقة.

نحو مهرجان متكامل بين الفن والتاريخ

يبقى مهرجان دقة نموذجًا فريدًا لدمج البعد الفني بالبعد التاريخي، حيث تلتقي الموسيقى والمسرح وفنون العرض داخل معالم رومانية شامخة، لتُروى حكاية جديدة كل صيف في حضرة الزمن القديم. ومع كل دورة، يراكم المهرجان خبرته وشعبيته، ويمنح لزوّاره تجربة لا تتكرّر، لا في المكان ولا في الروح.

ريم حمزة

الجيل الجديد في أوروبا يقلب المعادلة ويحرج حكوماته

فلسطين تستقر في قلب معركة الحقوق والعدالة

تخوض غزة منذ ما يزيد على 19 شهرًا واحدة من أكثر الحروب وحشية في العصر الحديث، لم يعد بإمكان أحد أن يُسمي ما يحدث هناك «نزاعًا» أو «عملية عسكرية»، إنها إبادة بكل معنى الكلمة.

ومع تواصل القصف والتجويع والتهجير، بدأت أوراق التواطؤ الدولي تتساقط واحدة تلو الأخرى، لكن الحدث الأبرز في هذا السياق كان انكشاف الغطاء الأوروبي، تدريجيًا، عن «إسرائيل»، الحليف التاريخي والرمز المُدجّن لمشروع الاستعمار الحديث في الشرق الأوسط.

هذا التحول لم يكن مجرد موقف دبلوماسي عابر، بل علامة على تصدع في بنية الخطاب الغربي، وخاصة الأوروبي، الذي طالما غلّف دعمه لـ«إسرائيل» بشعارات الحضارة والحداثة والديمقراطية.

من عقدة الذنب إلى التحالف الاستراتيجي

لسنوات طويلة، برّرت أوروبا دعمها غير المشروط لـ«إسرائيل» باعتباره نوعًا من التكفير الأخلاقي عن جرائم النازية، نُظر إلى «إسرائيل» كـ«ضحية نموذجية»، وكحصن ديمقراطي في منطقة مضطربة، لكن كل هذا غطّى حقيقة أن هذا «الضحية» نفسها كانت تنفّذ سياسة استعمارية توسعية تُقصي الفلسطينيين وتُمعن في قمعهم تحت غطاء الدعم الغربي.

مع كل مجزرة كانت أوروبا تكتفي ببيانات التهدئة، متجاهلة الحقائق على الأرض: الاستيطان، الحصار، القتل الممنهج، إلا أن المشاهد القادمة من غزة «من قصف المستشفيات إلى دفن الأطفال تحت الأنقاض» لم تترك مجالًا للسكوت، حتى لأكثر الحكومات تواطؤًا.

الشارع الأوروبي يضغط: المظاهرات، الجامعات، والنقابات

الأجيال الشابة في أوروبا اليوم تختلف جذريًا عن جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، لقد كبر هؤلاء وهم يشاهدون فلسطين تُذبح، ويقرؤون رواية فلسطينية بلغة حقوق الإنسان، وينشطون في ساحات جامعاتهم وحركات المقاطعة، الجامعات باتت معاقل للضغط السياسي، والنقابات تنخرط في حملات لوقف التعاون مع «إسرائيل».

المظاهرات في العواصم الأوروبية، من لندن إلى برلين إلى باريس، ليست فقط تعبيرًا عن الغضب، بل حركة اجتماعية مستمرة تُحرج الحكومات، وتدفعها إلى اتخاذ مواقف غير مألوفة.

الانكشاف السياسي: لحظة مدريد كمؤشر تحوّل

الاجتماع الوزاري الأخير في مدريد لم يكن لقاءً دبلوماسيًا عاديًا، بل مشهدًا يُعبّر عن تصدع متزايد داخل المعسكر الأوروبي، إسبانيا، التي تقود هذا التحول، دعت صراحة إلى فرض حظر على تصدير الأسلحة لـ«إسرائيل»، وزراء الخارجية تحدثوا عن «الإبادة» و«الحصار اللا أخلاقي». وهناك تحضير لمؤتمر دولي لحل الدولتين تحت رعاية الأمم المتحدة.

لكن ماذا تعني هذه المؤشرات فعليًا؟ هل هي بداية مرحلة جديدة أم مجرد محاولة لتلميع الصورة؟

رغم كل هذه المواقف، لا تزال أوروبا تحاول الإمساك بالعصا من المنتصف، فهي من جهة تشعر بالقلق من مجازر «إسرائيل»، ومن جهة أخرى تخشى تفكك تحالفها مع الولايات المتحدة، وتخشى انهيار منظومتها السياسية التي استثمرت فيها منذ عقود.

كما أن قوة اليمين الشعبوي في بعض الدول الأوروبية تُضعف القدرة على اتخاذ موقف موحد داخل الاتحاد الأوروبي، المواقف تتفاوت، والقرارات تُعطّلها حسابات محلية وانتخابية، ما يجعل التقدم هشًا وغير مضمون.

الضمير الاوروبي ينتفض

وقد شهدت الساحة الأوروبية خلال الأشهر الماضية تحولات لافتة في المواقف الشعبية والنخبوية تجاه العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة، في مشهد نادر الحدوث، خرجت أصوات من داخل النخب الفكرية والقضائية الأوروبية تطالب بوضوح غير مسبوق بوقف إطلاق النار، وفرض عقوبات على «إسرائيل»، وحتى تعليق عضويتها في الأمم المتحدة.

وبينما كانت الحكومات الأوروبية تتبنى تقليدياً مواقف داعمة أو صامتة تجاه السياسات الإسرائيلية، بدأت هذه المعادلة تشهد تصدعات عميقة، بفعل ضغط متصاعد من كتّاب، قضاة، ومحامين رفيعي المستوى، بالإضافة إلى غضب شعبي واسع من المجازر والدمار في غزة، هذا التحول لا يعني بالضرورة تغيراً فورياً في السياسات الرسمية، لكنه مؤشر على بداية يقظة أوروبية أخلاقية وقانونية طال انتظارها، تقودها أصوات مستقلة وضمائر حية ترى أن الصمت لم يعد خياراً، وأن الاستمرار في تجاهل الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين يُعد تواطؤاً مكشوفاً يهدد شرعية القيم الأوروبية نفسها.

كتّاب ومفكرون في مواجهة جرائم الاحتلال

في تطور بارز، عبّر أكثر من 300 كاتب فرنكوفوني عن استنكارهم للعدوان الإسرائيلي على غزة، من خلال بيان مشترك نشرته صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، ضم البيان أسماء بارزة من عالم الأدب مثل ليلى سليماني، وفيرجيني ديبانت، ومحمد مبوغر سار، وغيرهم من الأصوات المؤثرة في الرأي العام الأوروبي.

الكتّاب لم يكتفوا بالإدانة الرمزية، بل دعوا بوضوح إلى وقف فوري لإطلاق النار، وفرض عقوبات على «إسرائيل»، وإطلاق سراح الرهائن المدنيين.

وأكد البيان أن ما يجري في غزة لم يعد مجرد صراع سياسي، بل جريمة متواصلة ضد الإنسانية، تطال الأرواح والثقافة على حد سواء، وأشاروا إلى أن إسرائيل «تدمّر أماكن الكتابة والقراءة»، مستهدفة المكتبات والجامعات والمنازل، وهو ما اعتبروه هجوماً على هوية الفلسطينيين الثقافية والإنسانية.

كما طالب الكتّاب الأوروبيون شعوبهم وحكوماتهم بعدم الانجرار خلف خطاب «الدفاع عن النفس» المضلل، وبدلاً من ذلك مواجهة الحقيقة المُرة: أن الجرائم تُرتكب باسمهم، بصمتهم، وبأموال ضرائبهم، هذه

اليقظة من قبل مثقفين، يملك الكثير منهم تأثيراً على صانعي القرار والرأي العام، تمثل تحركاً نوعياً يربط بين الضمير الأدبي والمسؤولية السياسية.

بريطانيا تحت المجهر بسبب تواطئها مع «إسرائيل»

في موازاة موقف الكتّاب، أصدرت مجموعة من أرفع القضاة والمحامين البريطانيين رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء كير ستارمر، تطالبه باتخاذ إجراءات فورية وصارمة تجاه ما وصفوه بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ترتكبها «إسرائيل» بحق الفلسطينيين، وقع الرسالة أكثر من 800 شخصية قانونية، من بينهم قضاة سابقون في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، بالإضافة إلى عشرات المحامين البارزين.

الرسالة لم تكتف بالمطالبة بوقف إطلاق النار، بل ذهبت إلى حد الدعوة لتعليق عضوية «إسرائيل» في الأمم المتحدة وفرض حظر سفر على مسؤوليها العسكريين والسياسيين المتورطين في التحريض على الإبادة أو دعم الاستيطان، كما دعوا إلى احترام مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، وتطبيقها على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يواف غالانت حال دخولهما الأراضي البريطانية.

اللافت في الرسالة أنها استندت إلى مذكرة قانونية مفصلة من 35 صفحة، تؤكد أن استمرار بريطانيا في دعم «إسرائيل»، سواء بالتجارة أو السلاح، يُعد انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي، هذا التدخل القضائي النادر يعكس تحولاً عميقاً في المزاج القانوني الغربي تجاه الملف الفلسطيني، ويعزز شرعية المطالبات الشعبية المتصاعدة بكسر الحصانة الدولية عن «إسرائيل».

ازدواجية أوروبا.. حين تتواطأ السلطة ويثور الضمير

على الرغم من ارتفاع أصوات الكتّاب والقضاة، لا تزال الأنظمة السياسية الأوروبية مترددة في اتخاذ موقف حاسم، هذا التردد يُعزى إلى عدة عوامل، أبرزها ضغط اللوبيات الصهيونية، والتبعية السياسية للولايات المتحدة، إضافة إلى الخوف من اتهامات «معاداة السامية» التي تُستخدم أحياناً كأداة لإسكات النقد المشروع. ومع ذلك، فإن الفجوة تتسع بين الرأي العام الأوروبي ونخبه من جهة، وبين مواقف الحكومات من جهة أخرى.

الضغوط بدأت تظهر نتائج جزئية، مثل إعلان بريطانيا تعليق محادثات التجارة الحرة مع «إسرائيل»، أو انتقادات ألمانيا لسلوك تل أبيب في غزة، لكنها خطوات لا ترقى لمستوى الكارثة الجارية، هناك إدراك متزايد بأن ازدواجية المعايير في التعامل مع القانون الدولي (بين أوكرانيا وفلسطين مثلاً) تضر بمصداقية أوروبا نفسها، وتهدد أسس النظام العالمي القائم على «القانون والقيم».

إن صعود حركات المقاطعة الأكاديمية والثقافية، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية، يؤشر إلى بداية تغير أعمق، أوروبا، التي تغنت طويلاً بحقوق الإنسان، تواجه اليوم اختباراً قاسياً: إما أن تكون وفية لمبادئها، أو تقف مكشوفة أمام العالم كشريك في الظلم والتطهير العرقي.

الصمت شراكة في الدم: أوروبا أمام لحظة الحقيقة

لم تعد هناك مساحات للرمادية، فكل ما يحدث في غزة اليوم يتم على مرأى ومسمع من العالم بأسره، وخصوصاً أوروبا التي لا تستطيع بعد الآن أن تدّعي الجهل أو تلوذ بمواقف ضبابية، إن التراخي في فرض العقوبات، وغض الطرف عن جرائم الإبادة والتجويع الجماعي، وتدمير البنى التحتية والمرافق المدنية، ليس فقط عاراً أخلاقياً بل شراكة صريحة في الجريمة.

من يصمت الآن، وهو يرى الأطفال يموتون جوعاً وتحت القصف، لن يستطيع غداً أن يتحدث عن «حقوق الإنسان» دون أن يُقابل بالسخرية والاحتقار.لقد وضع الكتّاب، والقضاة، والمفكرون الأوروبيون الحكومات أمام مرآة الحقيقة، فلا مجال بعد اليوم للتذرع بالدبلوماسية أو التوازن، من لا يُندد بوضوح، من لا يتحرك بجرأة، من لا يفرض عقوبات ويقطع العلاقات ويدفع باتجاه محاسبة جنائية دولية، فهو شريك مباشر في القتل والتشريد والإبادة، لم يعد الصراع في فلسطين مجرد قضية «صراع حدود» بل هو معركة بين من يقف إلى جانب العدالة، ومن يتواطأ مع المجرم، والمعسكرات أصبحت واضحة، فإما أن تكون مع الإنسان، أو أن تكون في صف الجلاد، والحياد هنا خيانة.

هل يستثمر الفلسطينيون هذه اللحظة؟

أمام هذا التحول، السؤال الجوهري هو: كيف نُحوّله إلى مكسب حقيقي للقضية الفلسطينية؟

أولًا، على المستوى الشعبي، على الجاليات الفلسطينية والعربية في أوروبا أن تتنظم وتنسّق جهودها مع القوى المناصرة، الرواية الفلسطينية يجب أن تُقدَّم بلغة تفهمها أوروبا: بلغة حقوق الإنسان، العدالة، القانون الدولي.

ثانيًا، على المستوى الرسمي، يجب على القيادة الفلسطينية أن تستثمر هذه اللحظة للضغط من أجل الاعتراف بدولة فلسطين، وللمطالبة بفرض عقوبات فعلية على «إسرائيل»، لا الاكتفاء بالبيانات، لا يكفي التفاعل مع ما يجري، بل يجب صناعة المبادرة.

ثالثًا، قانونيًا، على الفلسطينيين والمنظمات الحقوقية تفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين في المحاكم الأوروبية، وهو أمر بات ممكنًا أكثر من أي وقت مضى.

مأزق السلطة الفلسطينية: هل تملك الجرأة؟

المشكلة الأكبر تكمن في السلطة الفلسطينية نفسها، لا يمكن أن تطالب الشعوب الأوروبية بمقاطعة «إسرائيل»، بينما تواصل السلطة التنسيق الأمني والعلاقات مع الاحتلال، لا معنى لدعوة لمحاسبة «إسرائيل» أمام المحاكم الدولية، في الوقت الذي يتم فيه اختزال القضية في خطاب تفاوضي ميت سريريًا.

على السلطة أن تُفعّل قرارات المجلس المركزي، وتقطع العلاقات السياسية والأمنية مع الاحتلال، لا أن تعلّقها مؤقتًا، يجب التعامل مع «إسرائيل» كما هي: نظام فصل عنصري استيطاني إحلالي لا يُمكن التعايش معه.

ما يجري في أوروبا ليس صحوة مؤقتة، بل لحظة نادرة في التاريخ السياسي الغربي، لحظة تفكك الرواية الصهيونية من داخل بيتها الداعم، لحظة يجب أن نُحسن قراءتها واستثمارها.

لن ينتظرنا العالم طويلًا، إما أن نتحرك بثقة، ونُقدم خطابًا وطنيًا موحدًا وجريئًا، أو سنخسر فرصة نادرة لإعادة موقع القضية الفلسطينية إلى قلب الصراع الدولي، فهل نمتلك الشجاعة لنكون جزءًا من التغيير، لا مجرد موضوع له؟

إن ما نشهده اليوم من تحركات داخل النخب الأوروبية ليس حدثاً عابراً، بل بداية تشكّل وعي جديد يُمهّد لتغيير عميق في العلاقة مع القضية الفلسطينية.

أوروبا، التي طالما تغنّت بقيم الحرية وحقوق الإنسان، تواجه امتحاناً مصيرياً في غزة، فإما أن تتصالح مع مبادئها، وتفرض عقوبات صارمة على الاحتلال، وتدعم العدالة الدولية، أو تُسقط عن نفسها آخر أوراق التوت، وتُثبت أن شعاراتها لا تعدو كونها أقنعة زائفة لمصالح استعمارية موروثة، لا يكفي أن يكتب الكتّاب بيانات، أو أن يوقّع القضاة رسائل، لا بد أن تتحول هذه الأصوات إلى ضغط حقيقي يغيّر السياسات، فالشعوب الأوروبية بدأت تستفيق، والنخب أعلنت مواقفها، والدماء في غزة تنزف كل يوم، واللحظة الآن لا تحتمل المراوغة: إما أن تتحرك أوروبا، أو تسقط أخلاقياً إلى الأبد.

السلطة الفلسطينية واستسلامها المطلق للمخططات الاسرائيلية

هل هي ممثلة للشعب الفلسطيني ام شريكة في مؤامرات تل ابيب؟

تمرّ الضفة الغربية بأشدّ حقبات تاريخها ظلمةً وتعقيداً، حيث تتشابك المعضلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع وطأة الاحتلال العسكري الصهيوني، محوِّلةً هذا الشطر من فلسطين إلى بؤرة أزمات متفاقمة.

تتجلى المآزق الداخلية في الانقسام السياسي المستشري بين أبناء فلسطين وضعف المؤسسات الرسمية الفلسطينية، ما أتاح لسلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض واقع جديد، قوامه تصعيد سياسة الضمّ والاستيطان ومحاولة طمس الهوية الفلسطينية، وتقويض الحقوق التاريخية والقانونية لأبناء الشعب الفلسطيني الأبي.

لقد شهدت الساحة الداخلية للكيان الصهيوني تبدلات جوهرية في الفضاء السياسي مع صعود نجم قوى اليمين المتطرف إلى سدة المناصب العليا، بما فيها دفة وزارات المالية والأمن القومي، فقد أفضى ارتقاء شخصيات مثل بتسلئيل سموتريتش وإيتمار ابن غفير إلى مقاعد وزارية في حكومة نتنياهو، إلى تبني سياسات أشدّ قسوةً وعنفاً تجاه الضفة الغربية، وتحوّل مجلس الوزراء السياسي في تل أبيب إلى محفل أيديولوجي ديني غايته القصوى استئصال القضية الفلسطينية من جذورها، وترسيخ دعائم السيطرة المطلقة على الأراضي المغتصبة.

يُعدّ بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية في حكومة نتنياهو، محور الرحى في صياغة سياسات المحتلين تجاه الضفة الغربية، فتحالفه الوثيق مع نتنياهو وأجندته الجلية ترمي إلى تحويل الضفة الغربية إلى ميدان صراعٍ دائم، من خلال تعزيز الاستيطان وتوسيع رقعة القمع ضد الفلسطينيين في إطار رؤية «الصهيونية الدينية» التي تريد السيطرة على كامل الضفة الغربية كجزء لا يتجزأ من مشروع ما يُسمى «إسرائيل الكبرى»، وتتجاوز هذه الرؤية حدود السيطرة العسكرية

لتشمل إحداث تغييرات ديموغرافية وجغرافية واسعة النطاق في المنطقة بأسرها، بحيث يغدو من المستحيل إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها في قابل الأيام.

لماذا يسعى الكيان الإسرائيلي إلى تأجيج نار التوتر في الضفة الغربية؟

إن تصعيد وتيرة التوتر الراهن في الضفة الغربية من قبل المحتلين الإسرائيليين، ليس ضرباً من العبث، فهذه التوترات تجسّد امتداداً لسياسات متجذرة تبناها الكيان الصهيوني منذ عقود، وترمي إلى فرض وقائع جديدة على أرض الواقع في الضفة الغربية،

تشمل هذه السياسات اغتصاب أراضٍ شاسعة، وتسريع وتيرة توسيع المستوطنات القائمة، وتطوير البنى التحتية الاستيطانية، وإضفاء طابع الشرعية على البؤر غير القانونية.

وتقترن هذه المساعي بإجراءات قمعية متواصلة تستهدف إضعاف

الفلسطينيين وإرغامهم على هجر ديارهم، كهدم البيوت وإلغاء تراخيص البناء وتشديد قبضة الحصار الاقتصادي والأمني، وتُنفَّذ هذه الإجراءات في إطار استراتيجية متكاملة تهدف إلى تمزيق أوصال الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات منعزلة، ما

يجعل إقامة دولة فلسطينية متصلة الأطراف أمراً متعذراً على أرض الواقع.

دور أمريكا في تأجيج أزمة الضفة الغربية

في سياق بسط السيطرة الكاملة على الضفة الغربية، مثّل الدعم الأمريكي للكيان الإسرائيلي ركيزةً محوريةً مكّنت نتنياهو من المضي قدماً في سياساته الاستيطانية والتوسعية، وخاصة منذ أن أماطت إدارة ترامب السابقة اللثام عن «صفقة القرن» المشؤومة، تحولت أمريكا إلى شريك مباشر في فرض الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وقد استمر هذا النهج خلال رئاسة جو بايدن، وتعزّز مجدداً مع عودة ترامب إلى سدة البيت الأبيض، حيث تغدق الولايات المتحدة دعماً سخياً دبلوماسياً وعسكرياً ومالياً على الكيان الإسرائيلي، ما يتيح له تنفيذ مخططاته دون خشية من عقوبات أو ضغوط دولية جادة.

السلطة المنكسرة الجناح

من ناحية أخرى، تشهد الساحة السياسية الداخلية الفلسطينية صدعاً عميقاً بين حركتي فتح وحماس، ما أفضى إلى استمرار وجود حكومتين منفصلتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يعد هذا الخلاف مجرد تباين سياسي محدود النطاق، بل استحال إلى أزمة شاملة ألقت بظلالها القاتمة على الواقع الفلسطيني، وأثّرت بصورة جلية على قدرة الفلسطينيين في التصدي لمخططات المحتلين.

وقد خلق تصعيد آلة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتقاعس محمود عباس عن القيام بأي فعل، ظروفاً انعدم فيها أي بصيص أمل في تحقيق الوحدة بين السلطة الفلسطينية وقوى المقاومة، علاوةً على ذلك، تقوم أجهزة السلطة الفلسطينية في بعض الحالات بقمع الاحتجاجات والمعارضة الشعبية في الضفة الغربية ضد حرب غزة في مواجهة المحتلين الإسرائيليين.

ومع تضاؤل نفوذ السلطة الفلسطينية في أرجاء الضفة الغربية ذاتها، وتوسّع رقعة الاستيطان الصهيوني، واستشراء الفساد الإداري في أروقة مؤسسات السلطة، أضحت هذه الأخيرة في واقع الأمر هيكلاً معطوب الأركان عاجزاً عن إدارة شؤون الفلسطينيين، ومن حيث الجوهر، لم يعد التقارب بين السلطة الفلسطينية وحماس أمراً ممكن المنال، وقد أدى انحسار ثقة الفلسطينيين في القيادة السياسية للسلطة، وخاصة محمود عباس وزمرته، إلى تفاقم الأزمة الداخلية الفلسطينية، وقد نجم تصدع جدار الثقة عن اتهامات متواصلة بالفساد المالي والإداري، وغياب الشفافية والمساءلة في دهاليز المؤسسات، وافتقار قيادة السلطة إلى رؤية استراتيجية للتعامل مع تغول الاستيطان.

كما تلعب الظروف الاقتصادية والمعيشية القاسية في الضفة الغربية، وخاصة استفحال معدلات الفقر والبطالة وتضاؤل فرص العمل، دوراً محورياً في تعميق هوة هذه الأزمة، ويعتقد كثير من الفلسطينيين أن الإخفاق الاقتصادي والسياسي للسلطة الفلسطينية، قد وجّه ضربةً قاصمةً للحمة الداخلية الفلسطينية.

وفي ظل هذه الظروف العصيبة، تجد السلطة الفلسطينية نفسها اليوم أمام مفترق طرق عسير، واقع التآكل المستمر لنفوذها وتحوّلها إلى مجرد إدارة محلية تنصاع لمعايير وشروط «إسرائيل»، وهو ما يبدو أنه يترسّخ في ظل توسّع رقعة الاستيطان وتصاعد وتيرة العدوان على المدن والبلدات ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وفي هذه الحالة تستحيل السلطة إلى كيانٍ منبت الصلة عن الشعب الفلسطيني لم تعد تستحق شرف تمثيله.

تشير العديد من التقارير الموثقة حالياً إلى أن الفلسطينيين يلقون باللائمة على السلطة الفلسطينية لتخاذلها في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وكذلك لتواطؤها الفاضح مع قوة الاحتلال، ومن المفارقات اللافتة أن «إسرائيل» تتّهم في الوقت ذاته السلطة الفلسطينية بالعجز عن قمع الفلسطينيين بالصورة المطلوبة.

لماذا تتعاون السلطة الفلسطينية مع الكيان الإسرائيلي؟

يكشف واقع الضفة الغربية بجلاء عن مسلك السلطة الفلسطينية: التعاون مع «إسرائيل» بأي ثمن، حتى على حساب فقدان ثقة أبناء الشعب، فعباس وأنصاره يناصبون العداء على الدوام لنهج المقاومة ضد «إسرائيل»، وتقوم الأجهزة الأمنية العليا في السلطة الفلسطينية بقمع فصائل مثل كتائب جنين التي تشكلت للتصدي للاحتلال الإسرائيلي.

المعضلة الجوهرية التي تواجهها السلطة الفلسطينية هي مفاوضتها لقوة احتلال في ظل اختلالٍ فادح في ميزان القوى لغير مصلحتها، ولا يمكن الادعاء بأن «إسرائيل» تتصرف بحسن نية، فقد تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية خمس مرات منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، وتنصلت «إسرائيل» من العديد من الاتفاقيات السابقة، من أوسلو إلى خارطة الطريق للسلام برعاية أمريكية، وصولاً إلى بيان قمة العقبة عام 2023، أو لم تلتزم بها، ومع ذلك تواصل السلطة الفلسطينية تعاونها مع «إسرائيل»، فما السر وراء هذا المسلك؟

الحقيقة الجلية أن السلطة الفلسطينية تجد نفسها في موقف بالغ الحرج: عاجزة لكن مضطرة للمساومة، تلاشت قوتها لكنها لا تزال تجد نفسها مرغمةً على التفاوض مع «إسرائيل» حتى تتمكن من التشبث بمقاليد السلطة، رغم افتقارها للشرعية بين أبناء فلسطين.

وفي المقابل، يحتاج الصهاينة أيضاً إلى السلطة الفلسطينية، لأنهم يستغلون هياكلها الأمنية والإدارية في القمع الشامل للمناضلين الفلسطينيين، لذا، من مصلحة «إسرائيل» إبقاء السلطة الفلسطينية فاعلةً، ولكن واهنة القوى.

وهكذا، ارتبط مصير السلطة الفلسطينية بشريكها الإسرائيلي ارتباط الظل بصاحبه، وينسّق الصهاينة بعض العمليات في استهداف القوى والمناضلين الفلسطينيين مع أجهزة السلطة الفلسطينية، فمنذ بدء حملة القمع في الضفة الغربية، اعتقلت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بسام السعدي، القيادي المنتسب إلى كتائب جنين، وكذلك العديد من النشطاء المجهولين في أرجاء محافظة جنين.

كما اندلعت اشتباكات بين قوات السلطة الفلسطينية ومناضلين فلسطينيين في مدن أخرى بالضفة الغربية مثل طولكرم وقلقيلية والخليل ورام الله، وتكشف هذه المواجهات بجلاء عن أن السلطة الفلسطينية لم تعد ممثلةً للشعب الفلسطيني، بل أضحت شريكةً في مؤامرات تل أبيب.

بسببها الطبقة الوسطى الاسرائيلية على وشك الهجرة المضادة

من كاهانا الى بن غفير .. العنصرية الكارثية المهمينة على الكيان الصهيوني

في «إسرائيل»، تنقسم الصهيونية إلى واقعين سياسيين متعارضين في وجهات النظر. في مقال، يناقش عبد أبو شحادة، المحلل في موقع «ميدل إيست آي» للأخبار والتحليل، عملية انقسام وتمزق جدي وموضوعي داخل المجتمع الصهيوني والهيئة الحاكمة، يصف أبو شحادة ظهور وترسيخ فصيل يميني متطرف قوي في الكيان الإسرائيلي، ويرى أن هروب «الطبقة الوسطى» الثرية والتكنوقراط، ومعظمهم من تل أبيب، بسبب هيمنة أفكار وأساليب تلك الحركة المؤيدة للحركة، يُمثل أكبر تهديد لوجود الكيان، الطبقة الوسطى التي تأتي أصوات احتجاجها وانتقادها الآن من حناجر شخصيات مثل دان حالوتس وموشيه يعلون ودان مريدور.

مع ذلك، يؤكد أبو شحادة في النهاية أن انتقادات هذه الشخصيات لنتنياهو وحلفائه المتطرفين غير مجدية وعبثية، لأنهم لم يدركوا بعد معاناة الفلسطينيين العميقة ونكبتهم، وهم ببساطة يرثون «إسرائيل» التي عاشوا فيها بسعادة، والتي لم يُذكر فيها سوى القليل عن الحرب والتهديدات الأمنية العميقة الحالية.

يخشى منتقدو سلطة رئيس الوزراء الإسرائيلي من أنه مع تولي اليمين المتطرف للحكومة، ستسلك الطبقة الوسطى الإسرائيلية طريق الخروج.

عندما عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من واشنطن في أوائل أفريل الماضي، أطلق منافسه السياسي، وزير الدفاع السابق بيني غانتس، حملة لدعم هجوم على إيران، يأتي هذا في الوقت الذي تزايدت فيه الاضطرابات الاجتماعية في «إسرائيل» بسبب الحرب المطولة في غزة والضغط المتزايد على الاحتياطيات المنهكة.

بينما تسعى المعارضة البرلمانية جاهدةً لإنهاء تقدم نتنياهو وترفض قبول وهم «النصر الشامل»، فإن الهجوم على إيران يُنذر بفوضى عارمة في المنطقة، في الوقت نفسه، تُعمّق العمليات العسكرية الإسرائيلية في سوريا الارتباك الاستراتيجي وتدفع الكيان إلى مستنقع جديد.

تكشف هذه الأعمال العدوانية حدود القوة العسكرية الإسرائيلية، بينما يغلي صراع أعمق تحت السطح: أزمة هوية بين «دولة تل أبيب» و«ما يُسمى بدولة يهودا والسامرة»، وهو الاسم الإسرائيلي للضفة الغربية المحتلة.

يزداد هذا الانقسام الداخلي وضوحًا، فقد أُلقي القبض مؤخرًا على مسؤول في جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (الشاباك) بتهمة تسريب معلومات سرية إلى وزير حكومي وصحفيين، في خرق غير مسبوق للبروتوكولات الأمنية.

والأمر الأكثر إثارة للصدمة هو أن وزير المالية بتسلئيل سموتريتش رفض حضور اجتماع مجلس الوزراء الحربي هذا الأسبوع، حيث سيحضره رئيس الشاباك رونين بار.

في الوقت نفسه، يُجري جهاز الأمن العام (الشاباك) تحقيقاتٍ في تسريباتٍ لمعلوماتٍ أمنية من مكتب رئيس الوزراء، وفي تسلل نشطاءٍ كاهانا، وأتباع الحاخام الأرثوذكسي المتطرف مئير كاهانا (1930–1990)، وأعضاءٍ

من حزبه «القوة اليهودية» العنصري المتطـــرف والمُثير للرعـــب، إلى جهاز الشرطة.

تشهد أجهزة الاستخبارات انقسامًا، فالشرطة، بقيادة وزير الأمن القومي اليميني، إيتامار بـــن جيفر، ترفض الحد من عنف المســـتوطنين اليهود في الضفـــة الغربية المحتلـــة، في المقابل، لا يزال جهاز الأمن العام (الشـــاباك) مُتحالفًـــا مع الجهـــاز البيروقراطي للحكومة ومعارضي نتنياهو، وتتجلى هذه الانقســـامات جليًا في المشـــهد الإعلامي الإسرائيلي.

في نهاية المطاف، تنقسم الصهيونية اليوم إلى واقعين سياســـيين لهما آراءٌ أخلاقيـــةٌ متعارضة - وهو انقســـامٌ مُؤسسٌ الآن داخل الحكومة نفسها.

أصوات المعارضة

بدأت انتقـــادات نتنياهو من داخل اليمين. حلفاء ســـابقون، بمن فيهم مســـؤولون كبار مثل موشيه يعلون، ودان ميريـــدور، ودان حالوتـــس، المعروفون جميعًـــا بآرائهم العدائية، أصبحوا الآن قـــادة المعارضة والنقد داخل المعســـكر اليميني، وعلى عكس المعارضة البرلمانية الســـلبية، يدركون أن التهديد لا يكمن في الحرب فحسب، بل في التحول الاجتماعي الأوسع الذي بدأه نتنياهو.

أثار يعلون، الذي قاد بنفسه عمليات قاتلـــة في الضفة الغربية المحتلة خلال فترة عمله رئيسًا للأركان، صدمة لدى الجمهور الإسرائيلي في مقابلة إذاعية في وقت الذروة عندما قال إنه يتوقع ألا ترسل إسرائيل «جنودًا لقتل الأطفال» في غـــزة، كما اعترف بـــأن «إسرائيل» تمارس تطهيرًا عرقيًا في شمال غزة.

ميريـــدور، وزير العدل الســـابق، يواجـــه أســـئلة من وســـائل الإعلام الإسرائيلية حـــول تصاعد العنصرية في سياسات الكيان، مذكرًا المستمعين بأن «إسرائيل» حظرت ســـابقًا حزب الحاخام مائير كاهانا من الانتخابات بسبب برنامجه العنصري «وأن هذا قد يتكرر».

ودعـــا الشـــاباك إلى التحقيـــق في أعمـــال العنف والقتل التـــي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة، مُقـــرًا في الوقت نفســـه بـــأن الواقع الديموغرافي يجعـــل ضم غزة والضفة الغربية أمرًا مســـتحيلًا. كما عارض دان ميريدور حالوتس، القائد السابق لســـلاح الجو الإسرائيـــلي، علنًا حرب غزة، مُحذرًا من أنهـــا لن تؤدي إلا إلى تعميق الكراهية وتمكين الأعداء.

وفي مقابلـــة حديثة مـــع صحيفة «هآرتس»، أعرب عن قلقه من أن يُقرر أبناؤه وأحفاده مغـــادرة «إسرائيل» نهائيًـــا، خوفًا مـــن أن يُخل مشروع نتنياهو للهندسة الاجتماعية بالتوازن الدقيق بين الاحتلال والحياة الليبرالية في تل أبيب.

يُدرك هؤلاء المســـؤولون ما لا يزال ينكـــره كثـــيرون في اليســـار: اليمين الصهيوني لا يُواصل الحرب فحسب، بل يُســـتعد للهيمنة الثقافية، وبينما يرفـــض اليســـار تقديـــم أي بدائل حقيقية، يُمهّد اليمين المتطرف الطريق لمعركـــة أيديولوجية طويلـــة قد تُعيد تعريف هوية «إسرائيل».

إذا كان لـ«إسرائيل» أن تنجح في شيء واحد خلال حـــرب غزة، فهو الحفاظ على «حياة طبيعية» للإسرائيليين مع ارتكابهـــا عنفًا وإبادة جماعية، حيث قُتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين وآلاف اللبنانيـــين، بينمـــا اســـتمرت الحياة الإسرائيلية دون هوادة، ورغم اتهامات الإبادة الجماعية الموجهة ضد «إسرائيل» في لاهـــاي، والاحتجاجات الدوليـــة، والعقوبـــات الاقتصادية، يواصل المجتمع الإسرائيلي شؤونه دون أي اكتراث للعالم.

المشـــكلة الحقيقية ليست الجهل، بـــل القدرة النفســـية عـــلى رؤية ما وراء الظاهـــر، فرغم الوصول الفوري للمعلومـــات، يواصـــل الإسرائيليون حياتهـــم الطبيعيـــة - حتى مع دوي انفجـــارات غـــزة وبـــيروت في أرجاء مدنهم.

ولـــم يعد هنـــاك ادعـــاء «لم نكن نعلم»، صوّر آلاف الجنود الإسرائيليين أدوارهم في الحرب وشـــاركوها، إنهم يعلمون، الجميـــع يعلم، الأمر المخيف ليس الجهـــل، بل اللامبـــالاة، يكمن الخطر الحقيقي في مجتمع قادر على ارتكاب إبادة جماعية مع الحفاظ على راحته اليومية، وتبرير موت الأطفال، وعدم طرح أي أسئلة.

التوازن مُهدد

يُـــدرك حلفاء نتنياهو الســـابقون الآن هذا التهديـــد، تهديدٌ للتوازن الذي سمح للإسرائيليين في السابق بالتمتع بالرخاء مع الهيمنة على شعوب أخرى، هذا التـــوازن بين الراحة والســـيطرة خلق رغبةً عامة في الخدمة العسكرية دون طرح أي أســـئلة، يعـــود الجنود الإسرائيليون، ربما بشـــكلٍ فريد، من ســـاحة المعركة ليجدوا تذاكر دخول إلى المنتجعات الصحيـــة، وخصوماتٍ رياضية، ومنشـــوراتٍ على إنستغرام تُوثّق حياتهم المُترفة.

لكن اليمين الصهيوني المُتطرف يُريد المزيـــد، رؤيته هي مجتمع مُعســـكر مُنخرط في حربٍ دينية وتوسعٍ إقليميٍّ جامح، إنـــه يتجاهل حـــدود القوة، ويُحرّض ويُشـــجّع بتهوّر على الحرب مع الدول العربية المجاورة، إنه يسعى إلى تحوّلٍ ثقافيٍّ لم يُجهّز له الكثير من الإسرائيليين.

في قلب هذا التـــوازن، تقع الطبقة الوســـطى في «إسرائيـــل» - العمـــود الفقري الاقتصادي للكيان، والمتمركزة بشـــكلٍ كبير في تل أبيب، لقد تحمّلت هذه الطبقة صيغـــةً مُحدّدة: احتلالٌ هناك، ونمط حياةٍ ليـــبرالي هنا، لكن بينما التزموا الصمـــت، وخاصة بعد عزل غـــزة عـــام 2005، شرع اليمين الديني في مشاريع استراتيجية لإنشاء أكاديميات ومجتمعات دينية في المدن العلمانية، والتغلغل ببطء في مؤسسات السلطة.

مع مرور الوقـــت، تسربت فوضى الضفة الغربيـــة المحتلـــة إلى الحياة المدنيـــة الإسرائيلية، مـــا زاد من حدة التوتـــرات الثقافيـــة وغـــيّر الهوية الوطنية، أحد مخاوف حلفاء نتنياهو الســـابقين هو أن الطبقة الوسطى في تل أبيب، بثروتها وقدرتها على الحركة، قد تغادر «إسرائيل» بســـهولة، وهذا من شأنه أن يدمر اقتصاد «إسرائيل» ويشوه صورتها الليبرالية في الخارج.

لعل هؤلاء المنتقدين يتحدثون بحرية الآن لأنهم لا يسعون لإعادة انتخابهم أو العودة إلى الخدمة العسكرية، وهذا يمنحهم مســـاحة للتحدث بصراحة عما ساهموا هم أنفسهم في تحقيقه، إنهم يدركون أنهم ساعدوا نتنياهو في الوصول إلى الســـلطة، وعليهم الآن أن يتعايشوا مع هذا الإرث.

ومـــع ذلـــك، فإنهـــم، حتـــى في انتقاداتهم، يقعـــون في خطأ مألوف: فهم مـــا زالـــوا يفشـــلون في وضع إنســـانية الفلســـطينيين في المركـــز، بالنســـبة لهم، يظل الفلســـطينيون مجرد قصـــة جانبيـــة، إلى أن يُعتَرَف بحق الفلسطينيين في الحرية والمساواة كبوصلة أخلاقية، فهم ليســـوا بديلاً عن الموضوع الذي ينتقدونه (نتنياهو وحلفاؤه من اليمـــين المتطرف)، إنهم ببســـاطة ينعون الإسرائيليين الذين عرفوهم!

رئيس الوزراء الهندي في اول كلمة له بعد الحرب مع باكستان

لن نتراجع في الحرب على الإرهاب والهند أظهرت قوتها للعالم

في اول خطاب علنيّ له منذ اندلاع الاشـــتباكات العسكرية الأخيرة بين الهند وباكستان توجه به الى الشعب الهندي توعّد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بردّ قوي على أي «هجوم إرهابـــي» محتمل، وقال مودي: «هذه ليســـت حقبة حرب، لكنها أيضاً ليست حقبة للإرهاب»، مؤكداً أن بلاده سترّد بقوة إذا ما تعرضت لهجوم إرهابي جديد، وقد جاء ذلك بعد هجوم في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية في الشهر الماضي أسفر عن مقتل 26 شخصاً، وحمّلت الهند مسؤوليته لجماعة مركزها في باكستان، وهو ما نفته إسلام آباد بشدة.وفي خطابه، شدد مودي على أن «الإرهاب والتجارة لا يمكن أن يســـيرا معاً»، في إشارة على الأرجح إلى تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن إدارته لن تتعامل تجارياً مع الهند وباكستان ما لم ينتهِ النزاع بينهما.

وقال مودي «لقد شـــهدنا في الأيام الأخيرة قوة وصبر أمتنا أحيي الجنود الشـــجعان ووكالات الاستخبارات والعلماء على شـــجاعتهم التي لا مثيل لها في عملية سيندور. مضيفا «لقد هز الهجوم الإرهابـــي المروع الذي وقـــع في باهالغام في 22 أفريلالمـــاضي الأمة. إن القتل الوحـــشي للأبرياء كان محاولة مظلمة لكسر وحدتنا. وردًا على ذلـــك، وقفت الأمة موحدة، مما أعطى قواتنـــا الحرية الكاملة للعمـــل. الآن أصبح كل إرهابي يدرك ثمن المســـاس بالامن الهندي» مؤكدا ان عملية «سيندور»لم تكن مجرد مهمة عســـكرية، بل كانت بمثابة تعهد بتحقيق العدالة مشـــيرا الى ان العالـــم عزم رأى الهند بعد ان وجهت قواتها ضربات عميقـــة لقواعد الإرهابيين في باكستانوالقضاء على العقول المدبرة التي كانت مختبئة لفترة طويلة.

مؤكدا انالقوات الهندية ستظلفي حالة تأهب بعد الضربات الجراحية والجوية، وان عملية «ســـيندور» وضعتسياســـة جديدة متمثلة في ان كل هجوم إرهابي سوف يلقى ردا مناسبا وانه لن يتم التسامح مع الابتزاز النووي كما لا يوجد فرق بين الإرهابي والدولة التي ترعاه.

في ردها على حملات التضليل الإعلامي

حماس تعتبر الاعلام المغرض شريكا في الجريمة

في خضمّ مأساة إنسانية تعصف بقطاع غزّة بفعل العدوان الإسرائيلي المتواصل، تتكشّف وجوه متعددة للحرب، من بينها الحرب الإعلامية التي لا تقلّ خطورة عن القصف والتجويع، في هذا السياق، تصدّت حركة المقاومة الإسلامية حماس لما وصفته بحملة تضليل إعلامي تقودها قناة «العربية» السعودية، متهمةً إياها بترويج أخبار كاذبة حول انقسامات داخلية وصراعات قيادية داخل الحركة.

الاتهامات التي وجهتها حماس لا تقتصر على التشكيك في مهنية القناة، بل تمضي إلى اعتبارها أداة تخدم الأجندة الإسرائيلية في ضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية وتفكيك جبهة المقاومة. تأتي هذه التصريحات في وقتٍ حرج تمر به القضية الفلسطينية، حيث تتصاعد محاولات حرف الأنظار عن جرائم الحرب المرتكبة بحق المدنيين العزّل في غزة.

جذور الصراع الإعلامي بين المقاومة وبعض وسائل الإعلام العربية

لم تكن الاتهامات المتبادلة بين قوى المقاومة الفلسطينية وبعض وسائل الإعلام العربية أمراً طارئاً أو عابراً، فمنذ سنوات، تتّهم قنوات كـ«العربية» و«الحدث» بتبني سرديات قريبة من الخطاب الإسرائيلي، وخاصة في أوقات التصعيد، هذه الوسائل، التي يفترض أن تكون امتداداً لنبض الشارع العربي، باتت -حسب المقاومة- تمثل أداة لتزييف الوعي وتلميع صورة الاحتلال عبر تمرير روايات مشبوهة.

ويُلاحظ أن هذه الوسائل كثيراً ما تتجاهل السياق التاريخي والسياسي للصراع، مركّزة على ما تعتبره «أخطاء المقاومة»، في حين تغضّ الطرف عن المجازر والانتهاكات اليومية بحق الشعب الفلسطيني، ما يثير القلق هو اتساع هذا النهج ليشمل التشكيك في وحدة قوى المقاومة الداخلية ومحاولة تصويرها كمجموعات متناحرة، وهو أمر يضعف من مركزها الشعبي ويخدم مباشرةً أهداف العدو، في هذا السياق، جاء ردّ حماس حاداً وواضحاً: لا مجال للعبث بالرواية الوطنية في لحظة مصيرية، والمقاومة ستواجه ليس فقط السلاح الإسرائيلي، بل أيضاً الحملات الإعلامية الموجّهة.

الرواية الإعلامية كأداة صراع استراتيجي

الإعلام لم يعد وسيلة لنقل الخبر فقط، بل تحوّل إلى سلاح استراتيجي يُستخدم في رسم الوعي وتوجيه الرأي العام، وهذا ما تدركه الأطراف المتصارعة جيداً، وعلى رأسها «إسرائيل»، التي تستثمر في الإعلام العربي والدولي لتسويق نفسها كضحية وتحويل الضحية الحقيقية – الشعب الفلسطيني – إلى متهم.

حين تتبنى قناة عربية سرديات الاحتلال، فإنها لا تنقل «وجهة نظر أخرى»، بل تصبح جزءاً من آلة الحرب التي تستهدف الحقيقة، في ضوء ذلك، فإن ترويج قناة «العربية» لتقارير تتحدث عن انقسامات داخل حماس ليس مجرد نقل «خبر»، بل ممارسة تندرج في إطار الحرب النفسية، الهدف منها تفكيك الجبهة الداخلية للمقاومة وزعزعة الثقة بها شعبياً وعربياً.

حماس، التي تدرك هذه الأبعاد، لم تتأخر في الرد، إذ أكدت أن هذه المحاولات بائسة ولا تنطلي على الشارع الفلسطيني الذي يعرف من يقف في الخندق معه ومن يصطف في المعسكر المقابل.

تغطية انتقائية ومسؤولية أخلاقية مفقودة

إن الملاحظة الدقيقة لأداء بعض القنوات العربية تكشف عن نمط واضح من التغطية الانتقائية والمنحازة، وخاصة في الحرب الجارية على غزّة، في حين تتعرض آلاف العائلات الفلسطينية للتشريد والقتل والمجاعة، تركز بعض هذه القنوات على سرديات تضع اللوم على المقاومة، متجاهلة بشكل شبه تام جرائم الاحتلال. تغطية «العربية» و«الحدث»، كما أشارت حماس والعديد من المراقبين، لا تعكس فقط انحرافاً مهنيًا، بل تمثل خيانة للقيم الأخلاقية والمهنية التي يجب أن يقوم عليها الإعلام.

تغافل هذه القنوات عن الجرائم اليومية في غزة، مع التركيز على روايات تُضعف من شرعية المقاومة، يعكس انحيازًا واضحًا يُشكّل صدمة لكثير من المشاهدين العرب الذين كانوا يرون في الإعلام العربي صوتًا للحقيقة لا أداة للتمويه، من هنا جاءت مطالبة حماس بتصحيح المسار والاعتذار العلني، ليس فقط لأجل الحركة، بل من أجل كرامة الإعلام العربي وصدقيته التي تتآكل.

الإعلام والموقف من القضية الفلسطينية بين المهنية والانحياز

القضية الفلسطينية كانت وما زالت معياراً أخلاقياً لاختبار مصداقية الإعلام العربي، في ظل ما يجري اليوم في غزة من تدمير شامل وتطهير عرقي، يصبح الحياد الإعلامي تواطؤاً، والصمت جريمة، حين تنحاز قناة عربية ضد شعب يُذبح يومياً، فإنها تسقط من مكانتها كوسيلة إعلام مستقلة، وتتحوّل إلى أداة سياسية، وهذا ما تؤكده تقارير إعلامية – حتى من داخل «إسرائيل» – مثل تقرير صحيفة «هآرتس» الذي شبّه تغطية «العربية» بتغطية الإعلام الإسرائيلي نفسه، هنا تتقاطع المصالح السياسية مع الخطاب الإعلامي، في محاولة لإعادة صياغة وعي الجمهور العربي، لا ليقف مع الاحتلال صراحةً، بل ليشكك في جدوى المقاومة.

حماس، بإدراكها لهذا المشهد، لم تكتفِ بالنفي، بل خاضت مواجهة خطابية صريحة مع هذا النموذج الإعلامي، مطالبة بإعلامٍ مسؤول يعكس الواقع ويصون كرامة الشعوب، فالمعركة اليوم ليست فقط على الأرض، بل أيضاً على الشاشات وفي العقول.

المقاومة صوت الشعب وسلاح الكرامة

في ظل الهجمة الشرسة على الشعب الفلسطيني، تُثبت المقاومة – وعلى رأسها حركة حماس – أنها تمثّل الصوت الحقيقي للناس الذين فقدوا كل شيء إلا كرامتهم، فالمقاومة ليست مشروعًا سياسياً فحسب، بل هي ترجمة لإرادة شعب قرر أن لا يُمحى من التاريخ، وسط الركام والجوع والحصار، تظل صواريخ المقاومة ورسائلها السياسية والعسكرية هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الاحتلال، ويحسب لها ألف حساب.

من الخطأ القاتل التعامل مع المقاومة كجسم منفصل عن نبض الشارع، فهي وليدة المعاناة والدم، ونتاج طبيعي لعقود من القهر والخذلان، من هنا، فإن أي حملة إعلامية تستهدف المقاومة، إنما تستهدف الفلسطيني في خيمته، وأمه الثكلى، وطفله الجائع، قبل أن تطال الفصيل أو القيادي، الوقوف مع المقاومة ليس خياراً سياسياً، بل هو التزام أخلاقي وإنساني، يعكس وعياً بالتاريخ، وإيماناً بأن الحقوق لا تُسترد بالمفاوضات العقيمة، بل بالصمود والتضحية.

الإعلام المغرض شريك في الجريمة لا مجرد منحاز

حين يتورط الإعلام في تزوير الحقائق وتقديم السرديات المنحازة، فإنه لا يعود مجرد طرف ناقل، بل يصبح شريكًا فعليًا في الجريمة، هذا تماماً ما ينطبق على بعض القنوات العربية التي تنفخ في نار الفتنة، وتلبس قناع المهنية بينما تبث السم في وعي الجماهير، هذه القنوات، التي تُسخّر إمكاناتها الهائلة لمحاربة خيار المقاومة، لا تفعل ذلك من فراغ، بل تنفّذ أجندات تتقاطع مع مصالح الاحتلال، حتى لو أنكر القائمون عليها ذلك.

الأسوأ من ذلك هو التماهي مع الرواية الإسرائيلية في تصوير غزة كعبء، والمقاومة كسبب للدمار، متجاهلين الاحتلال والعدوان والاستعمار، بهذا الشكل، يتحول الإعلام المغرض من مجرد منحاز إلى أداة لتبييض جرائم حرب، وتبرير الإبادة، وتجريم الضحية، لهذا، فإن محاسبة هذا النوع من الإعلام يجب ألا تقل عن محاسبة مجرمي الحرب، لأنه يروّج للإبادة بوسائل ناعمة، ويخون قضايا أمّته تحت عباءة «الحياد» الكاذب.

في ظل استعدادات إسرائيل لهجوم شامل على إيران:

سيناريوهات الحرب وتداعياتها المحتملة

محمد بن محمود

في ظل تصاعد التوترات الإقليمية وتزايد المؤشرات على قرب انفجار مواجهة عسكرية بين إسرائيل وإيران، كشفت تقارير استخباراتية وتصريحات رسمية عن استعدادات إسرائيلية متقدمة لشن هجوم واسع النطاق على المنشآت النووية الإيرانية. يأتي هذا التطور في وقت حساس تشهد فيه المنطقة تحولات استراتيجية كبرى، مع تصاعد الاستقطابات الدولية وتقلص هوامش المناورة الدبلوماسية، ما ينذر بصراع غير مسبوق قد تمتد نيرانه إلى خارج الحدود الجغرافية للبلدين.

التحضيرات الإسرائيلية: ضربات استباقية وخطط متعددة

تشير تقارير استخباراتية أمريكية وإسرائيلية إلى أن القيادة العسكرية في تل أبيب وضعت اللمسات الأخيرة على خطط هجوم جوي واسع النطاق يستهدف منشآت إيران النووية والصاروخية، وفي مقدمتها فوردو ونطنز وأصفهان. وبحسب ما نقلته صحيفة «واشنطن بوست»، فإن هذه الضربات تهدف إلى إحداث شلل في قدرات إيران النووية ومنعها من بلوغ مرحلة «الاختراق النووي»، أي القدرة على إنتاج سلاح نووي خلال فترة زمنية قصيرة. ويستند هذا التحرك الإسرائيلي إلى تقديرات استخباراتية تعتبر أن إيران باتت قاب قوسين أو أدنى من امتلاك القدرة التقنية لإنتاج قنبلة نووية. مصادر عسكرية إسرائيلية ذكرت أن قيادة سلاح الجو أتمت تدريبات مكثفة خلال الأشهر الماضية، شملت محاكاة الهجوم على أهداف بعيدة المدى واستخدام الذخائر الخارقة للتحصينات، إضافة إلى تنسيق عمليات التزود بالوقود جوًا. وأكد قائد الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في تصريحات غير مسبوقة أن «الحرب مع إيران لن تكون كسابقاتها، وستشهد العمق الإسرائيلي ضربات قاتلة»، محذرًا من أن «البيوت ستكون في قلب المعركة»، في إشارة إلى احتمال استهداف طهران للمدن الإسرائيلية الكبرى بالصواريخ الباليستية والمسيّرات.

الرد الإيراني: تأهب واستعدادات دفاعية

في الجهة المقابلة، دخلت إيران في حالة تأهب قصوى، وعززت دفاعاتها الجوية حول منشآتها النووية والاستراتيجية. وبحسب تقارير نشرتها صحيفة «التلغراف» البريطانية، فقد تم نشر بطاريات صواريخ جديدة، بما في ذلك منظومات «باور 373» و«تور إم 1»، تحسبًا لهجوم مباغت. وتشير المعلومات إلى أن الحرس الثوري الإيراني تلقى تعليمات برفع درجة الجاهزية إلى أقصى المستويات، كما تم تنفيذ مناورات تحاكي سيناريوهات متعددة، من بينها التعرض لقصف جوي مكثف ومحاولات تسلل. وتؤكد مصادر عسكرية إيرانية أن طهران مستعدة للرد الفوري على أي اعتداء إسرائيلي، ليس فقط عبر الدفاع عن مواقعها، بل أيضًا عبر فتح جبهات متعددة، تشمل استهداف القواعد الأمريكية في المنطقة، وتفعيل الأذرع العسكرية المتحالفة معها في اليمن وسوريا والعراق ولبنان. وتوعدت قيادات في الحرس الثوري بأن أي هجوم على الأراضي الإيرانية «لن يمرّ دون ردّ مدوٍّ»، مشيرة إلى أن أكثر من ألف صاروخ جاهز للإطلاق صوب أهداف استراتيجية في إسرائيل، من بينها منشآت كيميائية ونووية.

سيناريوهات الرد المتبادل: نحو تصعيد إقليمي مفتوح؟

السيناريو المتوقع لا يتوقف عند الضربات المتبادلة بين تل أبيب وطهران، بل يُرجّح أن تتسع رقعة المواجهة لتشمل أطرافًا إقليمية عدة. ففي حال قيام إسرائيل بالهجوم، فإن «حزب الله» في لبنان قد يُقدم على إطلاق وابل من الصواريخ على شمال فلسطين المحتلة، بينما قد تستهدف الميليشيات الحليفة لإيران في العراق القواعد الأمريكية، وتتولى جماعة الحوثي ضرب السفن في البحر الأحمر. في هذا السياق، حذر مسؤولون أمريكيون من أن أي صراع مفتوح بين إسرائيل وإيران قد يتطور سريعًا إلى حرب إقليمية شاملة، يصعب احتواؤها. ووفقًا لتقديرات البنتاغون، فإن التصعيد قد يؤدي إلى انقطاع إمدادات الطاقة العالمية بسبب تهديد الملاحة في مضيق هرمز، ما يعني ارتفاعًا حادًا في أسعار النفط وتأثيرات اقتصادية جسيمة على المستوى الدولي.

الموقف الأمريكي: دعم مشروط وتحذيرات من التصعيد

على الرغم من الدعم التاريخي غير المشروط الذي تقدمه واشنطن لتل أبيب، إلا أن إدارة الرئيس ترامب تتعامل بحذر مع السيناريو الحالي. فبينما أبدى ترامب في السابق استعداده للتصعيد العسكري ضد إيران، فإن تقارير استخباراتية تشير إلى وجود خلافات داخل الإدارة بشأن جدوى دعم هجوم إسرائيلي في هذا التوقيت. وكانت واشنطن قد وافقت مؤخرًا على بيع ذخائر خارقة للتحصينات لإسرائيل، إلى جانب تزويدها بأنظمة تكنولوجية متطورة لتعزيز قدراتها الهجومية، إلا أن مصادر داخل البنتاغون تؤكد أن الولايات المتحدة لا تنوي التورط المباشر في أي مواجهة ما لم تُستهدف مصالحها بشكل صريح. وتخشى واشنطن من أن يُستغل التصعيد لصالح تعميق الوجود الصيني والروسي في الشرق الأوسط، في وقت تحاول فيه إدارة ترامب التركيز على المسرح الآسيوي.

المواقف الإقليمية والدولية: انقسام وحذر

تتفاوت ردود الفعل الإقليمية حيال السيناريو الإسرائيلي المحتمل. فبينما تعارض بعض الدول الخليجية أي تصعيد قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة، فإن أطرافًا أخرى ترى في إضعاف إيران فرصة لتقليص نفوذها الإقليمي. أما تركيا، فقد دعت إلى ضبط النفس وتغليب المسار الدبلوماسي، في حين أبدت روسيا والصين رفضًا قاطعًا لأي عمل عسكري من طرف واحد، واعتبرتا أن أي ضربة لإيران ستشكل انتهاكًا للقانون الدولي. أما في الداخل الإيراني، فقد وظفت القيادة هذا التهديد في تعبئة الرأي العام وتعزيز اللحمة الوطنية، بينما تواجه إسرائيل في المقابل انتقادات داخلية من جهات سياسية وعسكرية تحذّر من الانزلاق إلى مغامرة غير محسوبة قد تؤدي إلى تدمير بنيتها التحتية واستنزاف مقدراتها العسكرية.

إسرائيل وحسابات الربح والخسارة

لا شك أن إسرائيل تمتلك تفوقًا عسكريًا واضحًا في مجال سلاح الجو والتكنولوجيا، لكنها تدرك أن الهجوم على إيران لن يكون نزهة. فالطبيعة الجغرافية المعقدة للمنشآت النووية الإيرانية، والمحصنة في عمق الجبال، تجعل من استهدافها مهمة عسيرة تتطلب تنسيقًا عاليًا وتكبدًا لمخاطر جسيمة. كما أن تل أبيب تواجه معضلة تتعلق بمدى فاعلية الهجوم. فحتى لو نجحت في تدمير بعض المنشآت، فإن إيران قد تكون قادرة على إعادة بناء برنامجها خلال فترة قصيرة، ما يعني أن الضربة لن تحقق الهدف الاستراتيجي الكامل، بل قد تُسرّع من اندفاع طهران نحو السلاح النووي.

دلالات خطاب قائد الاستخبارات الإسرائيلي

ما يلفت في تصريحات قائد الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة ليس فقط تحذيره من تعرض العمق الإسرائيلي لضربات قاتلة، بل إقراره بأن الحرب «لن تؤدي إلى إزالة إسرائيل». هذا الإقرار يحمل في طياته اعترافًا ضمنيًا بالمخاطر غير المسبوقة التي تواجهها الدولة العبرية في حال اندلاع مواجهة مباشرة مع إيران. فبينما دأبت الخطابات الإسرائيلية على التلويح بالحسم والردع، فإن الاعتراف بإمكانية تعرض الجبهة الداخلية لخسائر فادحة يعكس تحولًا نوعيًا في قراءة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للواقع.

مستقبل على صفيح ساخن

بين التحضيرات المكثفة والتصريحات المتصاعدة، تبدو المنطقة متجهة نحو منعطف خطير قد يرسم ملامح مرحلة جديدة من الصراع. وإذا لم يتم احتواء الأزمة عبر قنوات دبلوماسية فاعلة، فإن الشرق الأوسط قد يدخل مرحلة من الفوضى المسلحة والانهيارات المتتالية. المجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بلعب دور فعّال في نزع فتيل التوتر وفرض آلية شاملة تضمن وقف التصعيد، والحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي. أما استمرار منطق المغامرة والانفراد بالقرارات العسكرية، فلن يؤدي سوى إلى إغراق الجميع في دوامة من العنف والمآسي التي قد يصعب الخروج منها.

في نقطة تحول تاريخية
نحو الاعتراف اوروبيا ودوليا بفلسطين وفرض عقوبات على الكيان المحتل

في تحول سياسي لافت على الساحة الدولية، دعـت أربع دول أوروبية هي أيرلندا والنرويج وسلوفينيا وإسبانيا، إلى منح فلسـطين عضوية كاملة في الأمم المتحـدة، والاعتراف الرسـمي بها كدولة مسـتقلة عـلى حدود عام 1967، وعاصمتهـا القدس الشرقية. جاء ذلك في بيان مشترك نشرته وزارة الخارجية الإسبانية في أعقاب اجتماع مجموعة «مدريد+»، في وقت تتصاعد فيه الانتقادات الدولية لما تصفه جهات حقوقية بـ«الإبـادة الجماعية» التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023، والتي خلّفت أكثر من 177 ألف شهيد وجريح، غالبيتهم من الأطفال والنساء.

البيان الأوروبي أكـد على أن إقامة دولة فلسـطينية قابلة للحياة وذات سيادة ومتصلة جغرافيًا، تُعدّ أساسًا لا غنى عنه لتحقيق السـلام الدائم في المنطقة، مجددًا الالتزام الصريح بحل الدولتين، رغم جمود العملية السياسية لعقود. وأشـارت الدول الأربع إلى أن اعترافها بفلسـطين ليس فقط قرارًا صائبًا من الناحيـة الأخلاقية، بل هو خطوة ضرورية لإعـادة إحياء الزخم المطلوب لتطبيق حـل الدولتين، الذي أقرتـه الشرعية الدوليـة، لكنه ظل حبيس الأدراج بسبب رفض إسرائيلي متواصل وتواطؤ دولي ضمني.

وفي مـاي 2024، أعلنـت كل من أيرلندا والنرويج وإسبانيا عن اعترافها الرسـمي بدولة فلسطين، اعتبارًا من 28 من الشهر ذاته، ما اعتُبر منعطفًا سياسيًا جديدًا داخل الاتحاد الأوروبي، الذي كانت ثماني دول أعضاء فيه قد سبقت إلى هذا الاعتراف، وهي بلغاريا، بولندا، التشـيك، رومانيا، سلوفاكيا، المجر، السـويد، وإدارة جنوب قبرص الرومية.

ورأت الـدول الأوروبيـة الأربع أن «الاعتراف بالدولة الفلسـطينية هو وسيلة لتعزيز الشرعية الدولية، ودفع المجتمع الـدولي نحو إيجاد تسـوية عادلة ونهائية». كما دعت إلى ضرورة تحـرك الأمـم المتحدة باتجـاه منح فلسـطين العضوية الكاملة، بدلًا من الوضع الحالي الذي يقتصر على صفة «دولة مراقب غير عضو»، التي حصلت عليها فلسطين عام 2012.

مجموعة «مدريد+»: تحالف إقليمي جديد لدعم فلسطين

تشـكلت مجموعـة «مدريـد+» كمبادرة أوروبية-عربية-إسـلامية هدفها دعم الحقوق الفلسـطينية في وجه ما يصفه أعضاؤهـا بـ«الإبادة الإسرائيليـة» المسـتمرة في قطـاع غزة، خاصة في ظـل الدعم الأميركي اللامحدود للكيـان الإسرائيلي. وتضم المجموعة دولاً أوروبية مثل إسـبانيا والنرويج وسـلوفينيا، إلى جانب دول عربية وإسلامية مثل السعودية وقطر ومصر والأردن وتركيـا، بالإضافة إلى فلسطين.

ويأتي انعقاد اجتمـاع مدريد بعد عام كامل على بدء المجموعة نشاطها الدبلوماسي، ويُنظر إليها اليوم كأحد المحـاور القليلة التـي تتبنّى مقاربة حقوقية واضحة للملف الفلسطيني، وتدعـو إلى تحـرّك دولي فعلي لوقف الجرائم الإسرائيلية، وتفعيل المسـار السياسي المعطّل منذ سنوات.

وفي خطوة سياسـية أخرى، أعلنت الدول الأربع دعمها الكامل لعقد مؤتمر دولي لتسـوية القضية الفلسطينية، مقرر انعقـاده في 17 جوان الجاري، برعايـة الأمـم المتحدة، وبرئاسـة مشتركة من السعودية وفرنسا. وأكد البيـان أن المؤتمر «يمثل إطارًا شرعيًا وفعّالًا لإطلاق مفاوضـات حقيقية على أسـاس حل الدولتين»، في محاولة لإحياء مسار السلام المتعثر منذ عقود.

دعـوات لفرض عقوبـات وتعليق عضويـة الكيان الإسرائيـلي في الأمم المتحدة

تزامنًا مع الموقف الأوروبي، شهدت بريطانيا تطورًا غير مسبوق في المواقف الحقوقية والسياسـية الداخلية تجاه الكيان الإسرائيلي. ففي رسالة مشتركة وجهها أكثر من 800 شخصية قانونية مرموقـة، بينهم قضاة سـابقون في المحكمة العليا ومحامون وأكاديميون، إلى رئيـس الـوزراء البريطانـي كير ستارمر، طالبوا بفرض عقوبات على الحكومة الإسرائيلية، ودرس إمكانية تعليق عضويتها في الأمم المتحدة، وذلك على خلفية جرائم الحرب والانتهاكات الخطـيرة للقانون الدولي الإنسـاني المرتكبة في الأراضي الفلسطينية.

واجب التحرك الفوري لمنع الإبادة الجماعية

الرسالة، التي نشرتها صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، شـددت على أن المملكة المتحدة، كقوة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمـن، ملزمة قانونًا باتخاذ خطوات حاسـمة لمنع ارتكاب جريمة الإبـادة الجماعيـة في غزة، ومعاقبة مرتكبيها. وأشارت الرسالة إلى أن تصريحـات كبار المسـؤولين الإسرائيليين، وعلى رأسهم وزير المالية بتسلئيل سـموتريتش، الذي دعا إلى «محو ما تبقى من غـزة»، تُعدّ دليلاً على وجود نية مبيتة للإبادة.

وأكد الموقعون أن الحرب الإسرائيلية على غزة ليسـت فقـط هجومًا على المدنيين الفلسـطينيين، بل تمثل أيضًا تحديًا غير مسبوق لنظام الأمم المتحدة ذاته، عبر اسـتهداف منشآتها ومنع «أونروا» من العمل، وهو ما يستوجب، بحسـبهم، ردًا دوليًا يتجـاوز الإدانة اللفظية إلى الفعل السياسي والقانوني.

نبهت الرسالة القانونية إلى أن تراخي المجتمع الـدولي، وبريطانيا تحديدًا، في اتخاذ مواقف واضحة تجاه إسرائيل، يُقوّض النظام القانوني الدولي بأكمله، ويغـذّي مناخ الإفلات مـن العقاب، ويعرض أمن العالم واستقراره للخطر.

وأضافـت: «المملكـة المتحـدة لم تفِ حتـى الآن بالتزاماتهـا الدولية الأساسية... وعليها التحرك الآن، قبل فوات الأوان».

كمـا دعـت الرسـالة الحكومة البريطانية إلى تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن السـابق يوآف غالانـت، في حال دخولهمـا الأراضي البريطانيـة، معتـبرة ذلـك اختبارًا حقيقيًا لمدى التـزام المملكة المتحدة بالقانون الدولي.

تضييـق بريطاني على العلاقات مع الكيان الإسـرائيلي: إشارات إلى تغيير تدريجي

يأتـي ذلـك في وقت تشـهد فيه العلاقـات البريطانيـة الإسرائيلية توترًا غير مسـبوق. فقد اسـتدعت لندن السـفيرة الإسرائيلية في 21 ماي الماضي للاستجواب، وعلّقت مفاوضات اتفاقيـة تجارية مع تل أبيب، وذلك في أعقاب التوسـع الميداني الإسرائيلي في رفح وتصاعد أعداد الضحايا المدنيين.

وأكد رئيس الـوزراء البريطاني كير سـتارمر في تصريح أمام البرلمان، أن بلاده «تشـعر بالفزع مـن التصعيد الإسرائيـلي في غـزة»، مطالبًا بوقف فوري لإطـلاق النار، وزيـادة فاعلة للمسـاعدات الإنسـانية، ومعارضًا صراحة استمرار الاستيطان في الضفة الغربية.

هل نحن أمام نقطة تحوّل؟

كل هذه التطورات تشير إلى أن الدعم السـياسي الدولي للكيـان الإسرائيلي لم يعد تلقائيًا كما كان سـابقًا، وأن أصواتـاً فاعلة بدأت تدعـو إلى إعادة النظر في هذا الدعـم، بعد أن تجاوزت الجرائـم الإسرائيليـة كل الخطوط الحمراء.

الاعتراف المتزايد بدولة فلسـطين، والمطالبـة بتطبيـق حـل الدولتين، والضغـوط القانونية والحقوقية على الحكومـات الغربية لاتخـاذ مواقف حاسـمة، كلها مـؤشرات إلى لحظة سياسـية جديدة، يمكن أن تشـكل مقدمة لتحولات أكبر إذا ما استُثمرت من الجانـب الفلسـطيني والعربي بالشكل المناسب.

غير أن هذه التحـولات ما زالت في بداياتها، وتواجـه مقاومة قوية من قبل لوبيـات مؤيدة للكيان الإسرائيلي داخل المؤسسـات الغربية. ولا يمكن إغفـال أن الولايات المتحـدة ما تزال تُشـكّل مظلة الحماية السياسـية والعسـكرية للكيان الإسرائيلي، وهو ما يجعـل التحـركات الأوروبية أو البريطانية رمزية ما لـم تترافق مع تحركات على مستوى مجلس الأمن، أو فرض عقوبات حقيقية تُجبر تل أبيب على وقف جرائمها، والعودة إلى طاولة المفاوضـات ضمن مرجعيـة دولية ملزمة.

في ظل هذه التطورات المتسـارعة، باتت القضية الفلسطينية مجددًا على رأس أولويات المجتمع الدولي، لكن هذه الفرصة التاريخية لن تسـتمر طويلًا إذا لم تُرافق بتحرك عربي وإسـلامي منسق، ودعم شعبي واسع للخطوات الجادة التي تطالـب بإنهاء الاحتلال ومحاسبة مجرمي الحرب، والاعتراف الكامل بدولة فلسـطين وعاصمتها القدس الشرقيـة. إن الزمن لا ينتظر، والإرادة الدولية تحتاج إلى من يحفزها لا من يعيقها.

وافق عليها الاحتلال وتتخوف منها حماس

كامل تفاصيل صفقة وقف الحرب في غزة

محمد بن محمود

تعيش غزة منذ أكثر من تسعة أشهر تحت وطأة عدوان غير مسبوق شنته آلة الحرب الإسرائيلية في أعقاب عملية السابع من أكتوبر 2023، وسط تعثر سياسي كبير في مسارات التهدئة. ومع تصاعد الضغوط الدولية والإقليمية، ظهر خلال الأيام الأخيرة بصيص أمل بوقف مؤقت لإطلاق النار، مع تداول واسع لما قيل إنها وثيقة مسربة تمثل المقترح الأميركي الرسمي الذي صاغه المبعوث الخاص ستيف ويتكوف، بهدف التوصل إلى هدنة مؤقتة تمهد لمفاوضات تقود إلى إنهاء دائم للحرب.

في هذا المقال، نستعرض التفاصيل الكاملة لهذا المقترح كما ورد في الوثيقة، ونقرأ دلالات بنوده، ونحلل مواقف الأطراف المختلفة، خاصة في ظل التريث الذي يحيط برد حركة حماس، وسط حديث أميركي عن قبول إسرائيلي كامل ببنود الاتفاق.

خلفية المقترح

بحسب التسريبات، فإن المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف قدم إلى الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، عبر الوسطاء المصريين والقطريين، مسودة اتفاق لوقف إطلاق نار مدته ستون يوماً. وقد أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت أن إسرائيل وقعت على المقترح رسمياً، بينما لا تزال حماس تدرس بنوده.

يتضمن المقترح الأميركي عناصر متكاملة تشمل وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار، إطلاق سراح رهائن وأسرى، انسحاباً مرحلياً للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة، وإدخال مساعدات إنسانية عاجلة، فضلاً عن إطلاق مسار تفاوضي برعاية دولية للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع.

وقف إطلاق النار: المدة والضمانات

يقترح الاتفاق وقفاً لإطلاق النار لمدة 60 يوماً، بضمانة مباشرة من الرئيس الأميركي دونالد ترمب، مع تأكيد التزام إسرائيل الكامل بوقف الهجمات خلال هذه الفترة. ومن أبرز بنود الوثيقة أن أي نشاط عسكري هجومي إسرائيلي سيتوقف فوراً، كما سيُحظر تحليق الطيران الحربي والاستطلاعي فوق غزة لعشر ساعات يومياً، تمتد إلى 12 ساعة خلال أيام تبادل الأسرى.

تبادل الرهائن والأسرى: مراحل وتفاصيل دقيقة

تنص الوثيقة على إطلاق سراح عشرة رهائن إسرائيليين أحياء وثمانية عشر جثماناً، من أصل قائمة تشمل 58 شخصاً تحتجزهم حركة حماس. ويتم هذا التبادل على مرحلتين: الأولى في اليوم الأول للاتفاق، والثانية في اليوم السابع. مقابل ذلك، تفرج إسرائيل عن 125 أسيراً فلسطينياً محكوماً عليهم بالمؤبد، و1111 معتقلاً من قطاع غزة تم توقيفهم بعد عملية السابع من أكتوبر.

وتضيف الوثيقة بنداً مهماً حول تسليم جثامين الشهداء الفلسطينيين، إذ تعهدت إسرائيل بإعادة جثامين 180 شهيداً من غزة، على أن يتم ذلك دون مراسم علنية، وبطريقة منسقة في اليومين الأول والسابع.

المساعدات الإنسانية: رافعة للهدنة

من بين النقاط الجوهرية في المقترح، الالتزام الفوري بإدخال مساعدات إنسانية واسعة إلى قطاع غزة، بمجرد موافقة حماس على الاتفاق. وتشمل المساعدات الغذاء والدواء والوقود، وتوزّع عبر قنوات متفق عليها، منها الأمم المتحدة والهلال الأحمر. وتُعتبر هذه الخطوة حاسمة في تخفيف معاناة المدنيين، خاصة بعد أشهر من الحصار والتجويع والدمار.

إعادة الانتشار الإسرائيلي: خريطة الانسحاب المؤقت

يتحدث المقترح عن انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من مناطق محددة في غزة على مرحلتين، تتزامن كل مرحلة مع إطلاق دفعة من الرهائن. فبعد إطلاق الدفعة الأولى، تنسحب القوات من شمال القطاع وممر نتساريم، ثم، بعد المرحلة الثانية، من جنوب القطاع، مع الاعتماد على خرائط تفصيلية يتم التوافق عليها خلال المفاوضات.

وتعهدت الأطراف الراعية، وخاصة الولايات المتحدة، بتقديم الدعم الفني لتحديد حدود إعادة الانتشار، بما يضمن احترام سيادة غزة ويحمي مصالح الأطراف.

بدء المفاوضات حول وقف دائم لإطلاق النار

تُعتبر الفترة المؤقتة للهدنة محطة لبدء مفاوضات رسمية مباشرة برعاية الوسطاء الضامنين. وتتناول هذه المفاوضات قضايا جوهرية، منها تبادل الأسرى المتبقين، الانسحاب الكامل من القطاع، الترتيبات الأمنية لما بعد الحرب، وإعلان وقف دائم لإطلاق النار. ويعكس هذا البند رغبة أميركية في تحويل الهدنة المؤقتة إلى إطار سياسي شامل، بما يمهد لـ«يومٍ تالٍ» في غزة يتجاوز الحرب والدمار.

الضمانات الدولية

يؤكد المقترح الأميركي أن الولايات المتحدة، إلى جانب مصر وقطر، ستكون ضامنة رسمية لكل بنود الاتفاق، بما في ذلك الالتزام الزمني بستين يوماً، وتمديده في حال عدم التوصل إلى اتفاق نهائي. ويراهن المقترح على دور السفير ويتكوف، الذي سيتولى قيادة المفاوضات، إلى جانب إعلان شخصي من الرئيس ترمب لوقف إطلاق النار، بما يعكس الالتزام السياسي الأميركي رفيع المستوى.

موقف حماس: بين التريث والاشتراطات

رغم إعلان البيت الأبيض عن توقيع إسرائيل على المقترح، فإن موقف حركة حماس بقي في خانة التريث والحذر. فقد أكدت الحركة، عبر بيان رسمي، أنها تسلمت المقترح وبدأت مشاورات واسعة مع القوى والفصائل الفلسطينية. وقالت إن ردها سيسعى لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب شامل من القطاع، وضمان تدفق المساعدات، وإطلاق سراح الأسرى.

وأعلنت الحركة أنها سلّمت ردها الرسمي إلى الوسطاء، بعد سلسلة من المشاورات الوطنية. وجاء في البيان أن الحركة توافق من حيث المبدأ على إطلاق سراح عشرة رهائن أحياء وتسليم جثامين ثمانية عشر آخرين، مقابل عدد يتم الاتفاق عليه من الأسرى الفلسطينيين.

لكن البيان لم يوضح ما إذا كانت الحركة قد وافقت بالكامل على بنود الاتفاق، أم أنها قدمت ملاحظات وتعديلات جوهرية، ما يفتح الباب أمام استمرار المشاورات وربما جولات تفاوض إضافية قبل التوصل إلى صيغة نهائية.

هل يمهد الاتفاق لحل دائم أم لهدنة مؤقتة؟

ينقسم المحللون إزاء هذا المقترح بين من يعتبره فرصة جدية لوقف دائم لإطلاق النار، ومن يراه مجرد هدنة إنسانية ظرفية تسعى واشنطن من خلالها لتهدئة الأوضاع قبيل الانتخابات الرئاسية. غير أن القراءة المتأنية لبنود الاتفاق تُظهر أنه أكثر من مجرد وقف مؤقت للقتال، إذ يتضمن آليات واضحة لبدء مفاوضات نهائية تحت رعاية دولية، ويُلزم الأطراف بتقديم تنازلات متبادلة تشمل الإفراج عن أسرى، وضمان سلامة المدنيين، والانسحاب التدريجي من القطاع.

التحديات والعراقيل المحتملة

رغم ما يبدو من حسن نية، يواجه الاتفاق تحديات كبيرة. فإسرائيل قد تتراجع تحت ضغط تيارات يمينية متشددة ترى في أي انسحاب من غزة تفريطاً. في المقابل، تواجه حماس ضغطاً داخلياً من جمهورها ومكونات فلسطينية تطالب بضمانات حقيقية لوقف العدوان ورفع الحصار بشكل نهائي.

ويزداد المشهد تعقيداً مع وجود رهائن آخرين لم يشملهم الاتفاق بعد، وصعوبة تحديد مصيرهم بدقة. كما تبقى مسألة إعادة إعمار غزة وترتيبات الحكم ما بعد الحرب موضوعات شائكة، قد تطيح بالمسار برمته إذا لم تحسم بحنكة سياسية ودعم دولي واسع.

الوثيقة المسربة التي يُعتقد أنها تعكس التصور الأميركي الرسمي لوقف الحرب في غزة تمثل فرصة حقيقية لوقف نزيف الدم وفتح أفق سياسي جديد، شريطة أن يتعامل الجميع مع بنودها بروح واقعية ومسؤولة. فالمعاناة الإنسانية بلغت مستويات غير مسبوقة، ولا يمكن لغزة أن تتحمل مزيداً من القتل والدمار.

يبقى الأمل معقوداً على تجاوب حماس بصورة إيجابية مع المبادرة، مع استعداد الوسطاء لتقديم الضمانات المطلوبة. كما أن الموقف الأميركي، رغم خلفياته الانتخابية، قد يسهم في تليين المواقف، إذا اقترن بإجراءات عملية على الأرض.

في النهاية، وحده التزام جميع الأطراف، لا سيما إسرائيل، بوقف العدوان ورفع الحصار والإفراج عن الأسرى، يمكن أن يجعل من هذا المقترح نقطة انطلاق لحل شامل، لا مجرد هدنة عابرة في حرب مفتوحة منذ أكثر من تسعة أشهر.

في موسم متميز

الترجي يضم الكاس الى البطولة ويفوز بالثنائي السادس

تـــوج الترجي الرياضي بلقب كاس تونس لكرة القدم اثر فوزه على الملعب التونسي بهدف دون رد في مباراة الدور النهائي التـــي اقيمت يوم الاحد الماضي بملعب حمادي العقربي برادس. وجاء هدف المباراة بواســـطة النيجيري اونوشي اوغبيلو في الدقيقة 67.

وهي الكاس السادسة عشرة في سجل الترجي الرياضي معززا رقمه القياسي في عدد مرات احراز لقب المسابقة. كما تمكن الترجي الرياضي بفضل هذا التتويج من ضم الكاس الى البطولة ليضمن الثنائي الســـادس في تاريخه بعد ســـنوات 1989 و1991 و1999 و2006 و2011.

وخاض الترجي الرياضي الاحـــد الماضي النهائي ضد الملعب التونسي في محاولة للفوز بالكاس الخامســـة عشرة له منذ الاستقلال, وقد فاز الترجي باللقب ســـنوات57 و64 و79 و80 و96 و89 و91 و97 و99 و2006 و2007 و2008 و2011 و2016.

أما البقلاوة فقد توجت بالكاس في7 مناسبات في سنوات56 و58 و60 و62 و66 و2003 و2024.

خسر الترجي الرياضي النهائي في8 مرات كان اخرها سنة2023 ضد الاولمبي الباجي بنتيجة1/0، اما اخر كاس خسرتها البقلاوة فتعود الى سنة1992 ضد النادي الافريقي بنتيجة2/1 في ملعب المنزه وادار اللقاء الحكم رشيد بن خديجة.

وفي ســـباق المدربين ســـبق للكنزاري ان فاز بالثنائي لاعبا مع الترجي سنة 99 ونجح بالتتويج بالثنائي كمدرب مع ذات الفريق.

في حين عاند الحظ المدرب شكري الخطوي للفوز بكاسه الاولى مع الملعب التونسي بعد ثاني نهائي يخوضه كمدرب.

وقـــد دار يوم الاحد الماضي نهائي كاس تونس للمرة الرابعة تواليا بملعب رادس وتجدر الاشـــارة الى اول نهائي احتضنه ملعب رادس يعود الى ســـنة2001 حين فاز نادي حمام الانف على النجم الساحلي بهدف لصفر ومنذ ذلك التاريخ دارت كل النهائيات بهذا الملعب باستثناء سنوات2002 حيث الغيت مســـابقة الكاس وسنة2013 حيث دار النهائي في ملعب زويتن و2020 في المنستير و2021 في جربة ميدون.

في ذكرى مرور 97 سنة على تأسيس النادي الصفاقسي :

احتفالات محتشمة وتساؤلات حول مستقبل الجمعية

تغطية : محمد هارون

أحيي أحباء النادي الرياضي الصفاقسي يوم الأربعاء 28 ماي 2025 ذكرى مرور 97 سنة على تأسيس فريقهم الذي رأى النور في مثل هذا التاريخ من سنة 1928 تحت اسم النادي التونسي وكانت قمصانه باللونين الأحمر والأخضر. وفي 25 أكتوبر 1962 تغيّرت تسمية النادي الذي أصبح يسمّى النادي الرياضي الصفاقسي كما تغيّرت ألوانه لتصبح اللّونين الأسود والأبيض .

سجل حافل بالتتويجات

عيد ميلاد السي آس آس هذه السنة يمرّ بصمت رهيب في ظل أزمة متعددة الجوانب شملت جميع الفروع والرياضات بهذا الفريق العريق الذي يعتبر أحد أبرز الأندية في تاريخ الرياضة التونسية. سجل فريق قلعة الأجداد كما يحلو للأغلبية تسميته، حافل بالألقاب المحلية والعربية والإفريقية ... كما ساهم في بروز أجيال متعاقبة من اللاعبين الذين صنعوا مجد المنتخبات الوطنية في جميع الاختصاصات سواء في كرة القدم أو في كرة الطائرة ... يملك النادي الصفاقسي في سجله 8 بطولات في كرة القدم و7 كؤوس وخسر 7 نهائيات وفاز مرتين بكأس المرحوم الهادي شاكر سنتي 1963 و1966، وأحرز مرتين على البطولة العربية للأندية البطلة سنتي 2000 و2004. وكأس شمال إفريقيا للأندية الفائزة بالكأس سنة 2009، وكأس دورة الربيع العربي سنة 2012، ويحمل الرقم القياسي في التتويج بكأس الاتحاد الإفريقي (كأس الكنفدرالية الإفريقية) إذ فاز باللقب في 4 مناسبات سنوات 1998 و2007 و2008 و2013، وخسر لقب رابطة الأبطال الإفريقية في نهائي سنة 2006 حين انهزم في ملعب المرحوم حمادي العقربي برادس في مباراة الإياب بهدف مقابل صفر بعد تعادله في لقاء الذهاب بنتيجة هدف لهدف بستاد القاهرة أمام الأهلي المصري.

وفي كرة الطائرة فرض السي آس آس سيطرة على امتداد عدة مواسم حين فاز بالبطولة التونسية في 11 مرة وكأس تونس 12 مرة و6 مرات بالبطولة الإفريقية للأندية البطلة و7 مرات بالبطولة العربية للأندية البطلة، وفي صنف الإناث فاز الفريق 8 مرات ببطولة تونس لكرة الطائرة و9 مرات كأس تونس للسيدات و6 مرات كأس السوبر للسيدات ومرة واحدة سنة 2019 بالبطولة العربية للأندية البطلة... وفي كرة السلة النسائية فرض النادي الصفاقسي سيطرة مطلقة بالتتويج بلقب البطولة التونسية في 21 مناسبة وكأس تونس 9 مرات والبطولة العربية في مناسبتين ...

أساطير كروية في الذاكرة

أنجب النادي الصفاقسي أساطير كرة القدم التونسية على غرار المرحوم حمادي العقربي ساحر الأجيال، والمرحوم محمد علي عقيد والمختار ذويب ... وقد نحت هؤلاء أسماءهم بأحرف من ذهب في تاريخ المنتخب الوطني بعد أن ساهموا في الترشح لنهائيات كأس العالم بالأرجنتين لأول مرة في تاريخنا، كما أمضى ذويب على الهدف الثالث أمام منتخب المكسيك ليحقق المنتخب أول انتصار له في نهائيات كأس العالم.. وعرف السي آس آس بمواهبه الكروية التي صنعت الفرجة مع الفريق ومع المنتخب الوطني على غرار المنجي دلهوم وعلي قراجة وسامي الطرابلسي واسكندر السويح وحاتم الطرابلسي وسفيان الفقيه وعماد بن يونس وأنيس بوجلبان وهيكل قمامدية وعبد الكريم النفطي وعلي معلول والفرجاني ساسي وأيمن دحمان ...

ذكرى التأسيس دون احتفالات

مرت ذكرى تأسيس النادي الصفاقسي يوم الأربعاء الفارط 28 ماي باحتفالات لا تستحق الذكر من طرف جماهير الفريق. غابت مظاهر الفرحة عن شوارع عاصمة الجنوب في موسم كروي كان مأساويا على أغلب الواجهات. غادر السي آس آس مسابقة كأس الكنفدرالية الإفريقية لكرة القدم منذ دور المجموعات إثر سلسلة من النتائج السلبية، وخرج من المراهنة على بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم بصفة مبكرة واكتفى باحتلال المرتبة السابعة، كما انسحب من مسابقة كأس تونس منذ الدور الثمن النهائي، ويعاني الفريق من أزمة مالية خانقة جراء غياب الدعم المادي وانسحاب الهيئة المديرة السابقة برئاسة عبد العزيز المخلوفي، وفشلت الهيئة التسييرية في إعادة ترتيب البيت الداخلي لفريق عاصمة الجنوب، وغابت الترشحات لرئاسة الهيئة المديرة للفترة النيابية المقبلة 2027-2025، ومازال الفريق مهددا بعقوبة المنع من الانتداب، ويصارع الوقت من أجل توفير المبالغ المالية الضرورية لتسديد مستحقات اللاعبين والمدربين وتجنب عقوبة المنع والقيام بانتدابات في مستوى الطموحات ... ومازال السي آس آس عاجزا عن تجاوز مرحلة الخطر، وتخشى جماهيره أن يمر الميركاتو الصيفي دون حلحلة العائلة الموسعة لفريق قلعة الأجداد للأزمة المالية مما يعني قدوم موسم كروي آخر دون أن يكون النادي الصفاقسي قادرا على منافسة بقية الأندية التونسية على الألقاب المحلية.

هل تنجح الجماهير في انفراج أزمة السي آس آس؟

تستعد العائلة الموسعة للنادي الصفاقسي في الاحتفال بمئوية تأسيس فريقها سنة 2028 المقبل، وتأمل مختلف الأطراف أن تقترن ذكرى مرور قرن على انبعاث الجمعية مع تتويج الفريق بلقب محلي أو قاري. غير أن الاستعدادات لتلك اللحظة التاريخية تستوجب تكاتف مجهودات رجالات النادي من أجل حلحلة الأزمة المالية وتوفير ما لا يقل عن 4 مليارات قبل نهاية الميركاتو الصيفي حتى يتمكن الفريق من تجاوز صعوباته المالية والقيام بانتدابات في مستوى الطموحات والانطلاق في التحضير للموسم الكروي المقبل 2026-2025 بصفة مبكرة ومعانقة الألقاب في قادم المواسم. يدرك الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب أن السي آس آس «يمرض»، لكنّه سرعان ما يتعافى بفضل أبنائه الغيورين الذين يمثلون العمود الفقري للفريق. مرور ذكرى 97 سنة على تأسيس النادي الصفاقسي بشكل باهت، يجب أن يكون حافزا لأحباء السي آس آس لشحذ الهمم وتكاتف مجهودات الجميع لتجاوز الأزمة المالية وإعادة الفريق لسالف إشعاعه بصفة مبكرة قبل أن تتفاقم مظاهر الأزمة وتنتشر على نطاق واسع.